الاحتجاج
الحريات اولا

المدى

العدد (2120) السنة الثامنة -الاربعاء (4) ايار 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عهد الثورات الشعبية من أجل الديمقراطية

عهد الثورات الشعبية من أجل الديمقراطية

ثورة الشعب التونسي

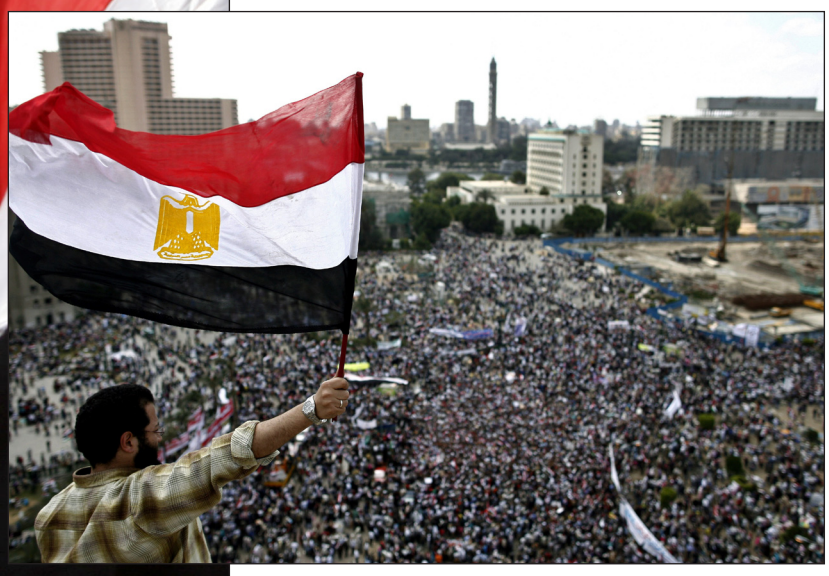

ثورة الشعب المصري

ضياء الشكرجي

في تاريخ الشعوب هناك عقود من عمرها تُعَدّ عقود الانعطافات والتحولات المصيرية. فبالنسبة للمنطقة العربية إن عقدي الخمسينات والستينات من القرن السابق على سبيل المثال كانا قد مثلا عهد الانقلابات العسكرية، كما حصل في مصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا. واليوم تشهد المنطقة العربية وعموم المنطقة ذات الأكثرية المسلمة مخاضات ولادة جديدة، من شأنها أن تجعل من عقدنا الحالي، أي العقد الثاني من الألفية الثالثة، عهدا للثورات الشعبية من أجل إسقاط النظم الديكتاتورية والمباشرة أخيرا بإجراء التحول الديمقراطي، ولعله بما يشبه عقد التسعينات بالنسبة لدول أوربا الشرقية، أو ما كانت تعرف بدول المعسكر الاشتراكي، حيث كان ذلك العقد عقد الثورات الشعبية التي أطاحت بتلك الأنظمة الديكتاتورية، لتنطلق عملية التحول الديمقراطي في ذلك الجزء من العالم بعد نظم شمولية دامت ما بين أربعين إلى سبعين سنة.

نعم فاليوم تشهد المنطقة العربية والمنطقة ذات الأكثرية المسلمة ثورات، ومخاضات ولادات ثورية، بدأت في تونس، حيث أشعل فتيلها البطل محمد البوعزيزي، عندما أحرق جسده من أجل أن يضيء زيته المحترق درب الثورات الشعبية من أجل الديمقراطية. ثم سرعان ما جاءت ثورة مصر العظيمة بأيامها الثمانية عشر، والتي ختمت بإسقاط الديكتاتور، وقبلهما بسنتين كانت إيران التي قمعت ثورتها الشعبية العظيمة، والتي انبعثت اليوم الروح فيها مجددا لتعيش حراكا ثوريا ضد ديكتاتورية ولاية الفقيه، التي لا يعاني منها شعب إيران وحده، بل تنعكس بسيئاتها على عموم المنطقة، والعراق أول من يعاني منها، وكذلك لبنان وغيرهما. وتعاقبت الثورات أو لا أقل الحراكات الثورية الشعبية في اليمن، وليبيا، والبحرين، كما وهناك حراك في الجزائر، والأردن والمغرب، ناهيك عما يجري في العراق، والخامس والعشرون من الشهر الجاري أوشك قريبا، ونشهد منذ مدة مقدماته في عموم محافظات العراق، مع فارق أن الاحتجاجات الشعبية العراقية لا تهدف الى إسقاط نظام ديكتاتوري، بل تريد إصلاح نظام بوعاء ديمقراطي بمضامين لا ديمقراطية، إذ إن ديمقراطيته ديمقراطية عرجاء، ومصابة بشتى العاهات، كالفساد وسرقة المال العام، وتأسيس إمارات الأسر والأحزاب الغارقة في المليارات، وغياب الخدمات، وتردي الحالة المعيشية، والطائفية السياسية، والمحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية.

وعلى ذكر مصر، فإنني لأرى ذلك اليوم الذي ستكون مصر في موقع الريادة للعالم العربي مرة ثانية، فقد تبوأت مصر موقع الريادة فيما قد لم نعد نرى الكثير من مفرداته إيجابيا بالضرورة، ألا هو ريادتها للتيار العروبي، ولموجة الانقلابات العسكرية، وقيادة الصراع العربي الإسرائيلي، لكنها وتكفيرا عن الوجه السلبي لتلك الريادة، ستكون هذه المرة كما يبدو رائدة التحول الديمقراطي في المنطقة، وليس مستبعدا أن تقطع مصر أشواطا أسرع بكثير، وتنجز خطوات أنضج بكثير، مما حصل في العراق على طريق التحول الديمقراطي، ولعل في ذلك ثمة فائدة لنراجع أنفسنا في وهم أنا غدونا الواحة الديمقراطية وسط صحراء الديكتاتوريات أو اللاديمقراطيات.

أما لو انتصر أحرار إيران في الإطاحة بواحدة من أمقت الديكتاتوريات ألا وهي ديكتاتورية ولاية الفقيه، فإن ذلك سيكون في صالح التحول الديمقراطي والاستقرار في عموم المنطقة، لاسيما في الدول العربية، وفي مقدمتها العراق.

ولكن للتحول الديمقراطي شروطه. وكثيرا من تلك الشروط قد التزمت بها ثورة (٢٥ يناير – ١١ فبراير) في مصر، ومن هذه الشروط الابتعاد عن ثقافة عبادة وتأليه الفرد، والتعويل على الجماهير، لاسيما الشباب، فلم يكن هناك قائد بكاريزما تسحر الجماهير، علاوة على الحضور الواضح للمرأة المصرية، أو للشابات المصريات. كما كانت ظاهرة المصالحة بل والتضامن بين الجيش والجماهير، وكان هناك الابتعاد عن تسييس الدين، وعما يسمى بمشاريع أسلمة المجتمع تحت شعار (الإسلام هو الحل)، أو ما يشبه الانبعاث الجديد لما سمي في الثمانينات بالصحوة الإسلامية، فالفصل بين الدين والدولة هو من أهم ركائز النظام الديمقراطي. وقد كانت حتى الآن المخاوف مما يعقب إسقاط الديكتاتوريات تكمن في كون هذه الشعوب تقف بين نارين، نار ديكتاتورية قائمة، ونار هيمنة ممكنة لقوى الإسلام السياسي بامتطاء الموجة الديمقراطية إلى هدف أسلمة المجتمع غير المعلن هذه المرة، هذه القوى، أي قوى الإسلام السياسي، التي لا يتحلى معظم عناصرها بما يمكن تسميته بثقافة الحرية. ويتجلى غياب ثقافة الحرية لدى إسلاميي العراق على سبيل المثال، بشطحات ألسنة عند المسؤولين الإسلاميين، كتلك المقولة التي اشتهرت عن رئيس الوزراء بقوله: «هو يكدر واحد ياخذها حتى ننطيها بعد»، وقول آخر له بأن العملية السياسية تنهار برمتها إذا ما أعادت المحكمة الاتحادية النظر في قرارها بجواز ربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء، والتصريح الأخير لوزير التعليم العالي بوصفه للمخاوف من اعتماد الفصل بين الجنسين في الجامعات بكونها «إشاعات قذرة»، وهذه لغة حكام النظم الشمولية، فبدلا من تصحيح سوء الفهم، على فرض وجود سوء فهم، ذلك الذي من جراءه انبعثت المخاوف من هكذا إجراءات، لاسيما إن هذه المخاوف لم تأت من فراغ، بل كانت بسبب زيارة الوزير الدعوي الجديد لمراجع النجف فور تسنّمه مهمته الوزارية الجديدة، وسمع الجميع كيف دعا أحد المراجع إلى وضع حد للاختلاط المؤدي إلى الميوعة، فما كان من الوزير إلا أن يتعهد بالالتزام بتعليمات المراجع العظام. بل وكانت هناك إجراءات في بعض الجامعات تشير إلى المباشرة بتفعيل قرار الفصل. فنحن حتى مع حسن الظن بالوزير، بأنه لم يكن في ذهنه العمل بـ(تكليفه الشرعي) في طاعة المرجعية في فتوى، أو لنقل دعوة أو ترجيح أو نصيحة الفصل بين الجنسين، حتى لو كان أمرها إرشاديا وليس ولائيا، لا نتوقع من وزير أن يصف من يعبر عن مخاوفه بـ(القذارة)، فما هكذا يتعامل المسؤولون في نظام ينبغي له أن يكون ديمقراطيا مع أبناء شعبه بكيل الشتائم لكل من يخالفهم وينتقدهم، فهذه لغة مستبدي النظم الشمولية يا معالي الوزير. والمالكي هو صاحب مقولة أن من البديهيات أن يكون رئيس الوزراء في العراق شيعيا، والجعفري هو الذي يصف نفسه بالشيعي عندما تكلم مرة مبديا تفهمه لمخاوف الكرد، فعقب أن لكل مكون مخاوفه، ثم قال: «فـ(نحن) في محافظات الجنوب أيضا لنا مخاوفنا»، بمعنى «و(نحن) الشيعة أيضا لنا مخاوفنا»، بدلا من أن يقول أن أبناء محافظات الجنوب لهم مخاوفهم، ولا يقول «نحن»، لاسيما إنه رئيس ما يسمى بـ(تيار الإصلاح الوطني)، ولا ينبغي أن يطرح نفسه بوصفه شخصية قيادية شيعية.

فإن ما يهدد المشروع الديمقراطي في العراق وفي عموم المنطقة هو الطائفية، والإسلام السياسي، والفساد المالي والإداري – والعراق في طليعة البلدان المبتلاة بالفساد –، والميليشيات، وتسييس القوات المسلحة العسكرية منها والأمنية، وتحويل السياسة إلى أقصر طريق لتحول السياسي إلى صاحب مليارات، بعصا سحرية استنسخها فرعون من موسى، ليسخرها لمآربه.

ثورة الشعب العراقي.. احتجاجات جماهيرية على سوء الخدمات

كتابة على الحيطان

علاوي والخزاعي والهاشمي.. المنصب أولاً

عامر القيسي

إذا ما وضعنا جانباً التصريحات الشفافة والجميلة عن التجربة العراقية والحرص على بناء العراق حتى من خارج دائرة المسؤولية، اذا وضعنا هذا الخطاب جانباً، نفاجأ، بل ونصدم بنماذج مسؤولين وقادة سياسيين.. مازالوا يرددون النغمة أعلاه لكنهم يصرون على ان العراق لن يسير خطوة واحدة الى الامام من دونهم، وانهم سفينة النجاة وربابنتها، وإن العراق مفصّل بالتمام على مقاساتهم...

السيد اياد علاوي لم يحضر تحت قبة البرلمان الا مرّات معدودة معبراً بوضوح عن استنكافه إشغال هذا المركز، وكافح وناضل وهدد بعودة العنف ان لم يفصّل مركز على مقاساته، فكان له ما أراد ودخل الجماعة كل الجماعة في متاهات التفصيلات وتوقفوا عند نقطة الصلاحيات ودستورية المنصب وبقي الأمر معلقاً ومنوطا بمبادرة الرئيس بارزاني.. وهذا يعني عملياً أن السيد إياد علاوي لا يضع يده في الطبخة مالم يعرف مكانه في الكراسيّ المتخاصم عليها على طاولة الدولة العراقية الناشئة والمتخمة بالمناصب الزائدة..

السيد الخزاعي يهدد بتفكك تحالفه، التحالف الوطني، ان لم يصر على ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية، وان العملية السياسية ستتدمر من بعده ان لم يمنح هذا المنصب وان خراب البصرة سيعم العراق برمته ان لم يطل السيد الخزاعي بطلعته علينا من وراء مكتب لنائب رئيس الجمهورية لتنتهي وتتلاشى الى الأبد كل مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية..

السيد طارق الهاشمي ورغم كل النصوص الدستورية التي تعتبر بقاءه في منصب نائب رئيس الجمهورية خرقاً دستورياً من الدرجة الاولى، لأن خروقات مادون هذه الدرجة لاتعد ولا تحصى، ورغم الدعوى المرفوعة ضده من قبل المواطن فخري كريم، ورغم وجهات النظر القانونية التي أكدت وأيدت ان موقف الهاشمي خرق دستوري فاضح.. إلا أن السيد الهاشمي مازال مصرّا وملحّاً على ان استمراره في منصبه انتصار للدستور العراقي وللعملية السياسية برمتها..

هذا النمط من السياسيين والمسؤولين في مواقع القرار سواء كان الحكومي منها أو شبه المعارض أو الملوح بالمعارضة، يأكل بيد ويحارب بيد أخرى..

لقد شاهدنا وسمعنا عن قرب كيف ان هذا النمط من المسؤولين يكافح بضراوة لاحدود لها من اجل المناصب والامتيازات، في نفس الوقت الذي صمّوا الأذان عن مطالب الجماهير المحتجة والمكتوية بسوء أدائهم، بل ان السيد الخزاعي أغلق ابواب الامل امام الجماهير حين قال بالفم الملآن ،إن مطالب هذه الجماهير لايمكن تطمينها وتنفيذها ، لكن ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية ممكن وضروري لأن في ذلك سعادة للمواطن الذي سينسى همومه المتواضعة وهو يرى امام عينيه الأبّهة والعظمة والجلال، لمناصب السادة المسؤولين عن استراتيجيات ومستقبل البلاد وعن القيادة الحكيمة في رأس السلطة..

ايتها الجماهير عليك ان لاتحتجي بعد الآن على انعدام الكهرباء وهشاشة الوضع الامني وانتهاك الحريات وحقوق الانسان والاستفراد بالسلطة، فهذه الاحتجاجات من صنع العملاء والبعثيين والمأجورين..

احتجوا منذ الجمعة القادمة من اجل تحقيق مطالب السادة الكبار في مراكز يطلبونها واخرى متشبثين بها وغيرها يتقاتلون من أجلها، وعليكم ان تسألوا أنفسكم فقط ما قيمتنا ان لم تطل علينا الوجوه البهية لأصحاب السعادة من وراء مكاتبهم البهية يوميا لكي يتسنى لنا أن ننام ونحن مطمئنون على عراقنا الجديد الذي يفخر بمثل هؤلاء الأفذاذ!!

مـــع الـــقـــاعـــدة بـــلا صـخـب

قيس قاسم العجرش

لدينا الآن ثلاثة معطيات مع وجود القاعدة: الأول، عمل التنظيمات الإرهابية العالمية ضمن الولاء للقاعدة دون التبعية الفنية واللوجستية.

والثاني، ظاهرة "تخادم الوجود"بين القاعدة (الإقليمية والمحلية) مع وجود الدكتاتوريات.

وآخر المعطيات، هوالإحساس والتفاعل الأميركي مع المعطيين الأول والثاني.

لم نعد نحتاج الى الكثير لنكتشف إن القاعدة بنسخها المحلية والإقليمية لم تعد جزءاً من كل، كما لم تتحول الى الآن الى تنظيم العنقود الذي ينتهي بجذر خارجي، لذا تحافظ كل المنظمات القاعدية في البلدان التي تتواجد فيها علانية،على أن تنتخب "أميراً" متماهياً مع الواقع المحلي ويمتاز بالحس الرابط بين الأهداف العالمية للتنظيم والأهداف المحلية للجماعات الناشطة في الداخل.

مثال ذلك كانت خطوة إنشاء مجلس شورى المجاهدين في الفلوجة هي تماس أول مع عملية إمتصاص للواقع، كانت الولايات المتحدة تعيش في تلك الأيام من عام ٢٠٠٤ أولى لحظاتها المأزومة والعصيبة مع تطبيق نظرية رامسفيلد في جعل العراق "سايفوناً"للمنظمات الإرهابية في العالم، أيضاً كان هذا الهدف يقتضي بين ما يقتضيه أن تُستنقذ الأنظمة العربية من جمرات الإرهاب المتطايرة اليها.

صحيح أن القاعدة (نسخة بن لادن الأصلية)تواجدت دائماً خارج الأراضي العربية إلا أن الساحة العربية كانت أهم ميادينها.

وأدركت الأنظمة العربية،بغريزة البقاء في السلطة،أن إستمرار التورط الأميركي بمواجهة من نوع التماس المباشر مع القاعدة إنما هو نوع من العمل الإيجابي للبقاء،وهو أهم نمط من أنماط التخادم المتبادل.

هذا الحِراك، في تبادل المنفعة، بين القوى القاعدية وأعدائها، إنتقل وتسلل للحياة السياسية العراقية عبر"

فرشة "طائفية تسيدت الخطاب العام وعبر عدد من المغفلين السياسيين الذين إعتقدوا في ترويج صبغة طائفية عامة للخطاب السياسي إنما سيكون عامل تحديد للخنادق وبالتالي يديم وجودها.

فات هواة السياسة هؤلاء المتحامقين والمرتكبين لأقصى التطرف في الخطاب الطائفي ان القاعدة في عمومها لا تسمح بسيد غيرها على رأس النفيضة الجهادية حتى وإن كان بالقول بلا أفعال ومن هنا تحدثت إحدى وثائق ويكيليكس عن ترابط تركي مع أحد أجنحة القاعدة في العراق وإستلام التنظيم المسلح معلومات إستخبارية عن سياسيين عراقيين مدعومين تركياً، والعهدة على ويكيليكس.

أنجزت القاعدة منجزاتها الدموية عبر ترسيخ مفهوم (الممثل الشرعي والوحيد) للمقاومة (بسحر الكلمة على العقول العربية) كما إنها عملت بهدوء أيضاً على ألا تجعل الانسحاب الأميركي ممكناً إلا أن يكون لها وجود جغرافي محدد(تظاهرة دولة العراق الإسلامية الأخيرة في الموصل هي خير مثال)،أي بوجود مناطق تصنف أمنياً بأنها ساخنة ثم لا يعود للحكومة الكثير كي تفعله من أجل تخفيف سخونة الساخن.

الولايات المتحدة اليوم لن تفعل الكثير بجثة بن لادن، بل إن عليها أن تحتفظ به محنطاً من أجل إحتياجات مستقبلية..الأمر هكذا قد يكون أكثر في جدواه.

أسئلة الديمقراطية في العراق

د. سيّار الجَميل

دعونا نكاشف احدنا الاخر ايها العراقيون من خلال افكار وتساؤلات اطرحها عليكم، كي نبحث عن اجوبة لها.. فلا يمكن ان تتطور الذهنية السياسية العراقية بمعزل عن فهم المعاني الحقيقية للديمقراطية.. ولا يمكن ان نجد مجتمعنا يؤمن بمضامين الديمقراطية، ان لم يدرك تقبل الراي والراي الاخر.. ولا يمكن ان تترسخ الديمقراطية في مجتمع تتنازعه التناقضات، ويحل فيه اشهار السيف بديلا عن لغة القلم.. ولا يمكن ان نهرّج امام العالم، اننا اصبحنا ديمقراطيين في مجتمع يأكل القوي فيه الضعيف! ولا يمكن ان يدّعي البعض انه (ديمقراطي) وهو يؤمن بالتمييز الديني والعرقي والطائفي! ولا يمكن للمرء ان يتمتع بحرية الانتخاب لمن يريد ان يكون في السلطة.. وهو لا يؤمن اصلا بالحريات الشخصية والفكرية! ولا يمكن ان يلبس البعض لبوس الديمقراطية كي يهرب من المواجهة الموضوعية ليستخدم اسلوب المواجهة الشخصية من خلال الطعن والشتائم وكل المنكرات المخزية!

لا ديمقراطية من دون حريات

قد يتهرب البعض من الاجابة على التساؤلات الصريحة، اذ انه ينطلق من ثوابت، او ترسبات، او عقد نفسية، او تناقضات فكرية، او مصالح شخصية ليقول.. دعوا الامور تجري كما هي حتى تستقيم الاوضاع حتى وان تطلب الامر مئات السنين.. او قد يواجهك البعض بكل جهالة: هذا هو منهجنا الديمقراطي سواء قبلت او رفضت.. او قد ينأى الاخر عن ايمان عميق بان الديمقراطية لا تتعارض مع الاحزاب الطائفية.. ولكنهم يدركون جميعا بان (الديمقراطية) لا يمكن ان تقوم لها قائمة من دون الحريات.. وان الحريات لا يمكن ان تمنح للناس كمن يمنح الحلوى للاطفال، فيفرحون بها، ولكنهم لا يعرفون كيف يتصرفون بها! ان الديمقراطية ليست مجرد اداة تباع وتشترى، وانها ليست هدية معينة تمنح لجماعة على حساب اخرى! وانها ليست مجرد نفق لعبور قطيع من مرعى الى مرعى اخر.. الديمقراطية – باختصار – اسلوب حياة، ونظام تفكير، ومرجعية علاقات تقوم اساسا على حق الانسان في العيش والراي والملبس والمشرب والتفكير والايمان والمعتقد والعلاقات. انها ظاهرة مدنية من اختراع الانسان ولا تقف الالهة من ورائها! انها ظاهرة حضارية وتاريخية سعى الانسان الى بلورتها والتفكير فيها منذ عصر الاغريق وحتى اليوم. انها ظاهرة مدنية وليست دينية، بمعنى ان لا تفرض عليها اية وصاية مقدسة ابدا..

متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا؟

الانسان حر في اختيار ما يؤمن به، وما يفكر فيه، وما يتبع من اساليب في اي مجتمع ديمقراطي ولا يضمن حياته وعيشه وكل خياراته الحرة الشخصية والفكرية والسياسية الا القانون. وعليه، فلا يمكن ان نجد اية معوقات من هذا النوع في اية مجتمعات ديمقراطية.. فالحريات يكفلها القانون من قبل الدولة.. وربما تحدث اخطاء في هذه التجربة او تلك، ولكن الديمقراطية اخفقت عندما حكمت البروليتاريا المجتمعات.. وانعدمت عندما سيطرت الاحزاب القومية والفاشية على مقدرات اي بلد، وانسحقت عندما استخدمت غطاء لممارسات الاحزاب والجماعات الطائفية مؤخرا! شهدت قبل ايام مجادلة بين اثنين من المثقفين العراقيين، اولهما قال بان الديمقراطية ما هي الا مشروع اعدام للاخلاق والشرف، وانها تبث العهر والفساد في مجتمعاتنا، وتجعل المرأة مجردة من قيمها! فاجابه ثانيهما، وهو خصمه وكان على النقيض قائلا: بان الديمقراطية في العراق مجرد اكذوبة كبرى، اذ لا يمكننا ان ندّعي اننا ديمقراطيون ودستور البلاد لا يبيح الا الاسلام في الدستور؟ فماذا نفعل نحن المسيحيين مثلا، ومثلنا الصابئة واليزيديين وغيرهم؟ اجابه الاول: نحن الاغلبية، وعليكم الرضوخ لما نقرره نحن المسلمين! فرد عليه خصمه قائلا: اذن اين هي الديمقراطية؟ اين هي المساواة؟ وحتى ان رضينا بما تقرره الاغلبية، فبأي حق يمنع خيار اي انسان من اختيار شريك حياته؟ وبأي حق ينال كل من الدولة والمجتمع معا من اي مواطن لا يؤمن بسلطات ليست من صلب المواطنة والوطن؟

توظيف " الديمقراطية " شعارات ودعايات

لقد بقيت القوى الليبرالية والقومية والشيوعية بالرغم من كل تطبيقاتها السياسية المتهافتة تطرح موضوع " الديمقراطية " كهدف اساسي من اهدافها، ولكن الغرب كله (وخصوصا الامريكان) لم يعرها اي اهتمام، بل راح يدعم الانظمة الاستبدادية الحاكمة لانه بقي مشغولا ومهووسا باحادية مواجهته للخطر الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفييتي وحلف وارشو! واعتقد ان الانظمة السياسية التي بقيت على علاقات قوية ببريطانيا، ظلّت هادئة ومستقرة ومتوازنة. في حين نضجت، بتشجيع امريكي، تلك الحركات الاصولية وخصوصا بعد عام ١٩٧٩! وبعد اكثر من عشرين سنة على تلك " الثورة " تفجرت ضربة ١١ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١ القاسية. وهنا تغيرت الامور رأسا على عقب في سياسة الولايات المتحدة، اذ احسّت انها السبب الذي احال المنطقة الى ما يشبه البركان.. فبدأت تنادي بدمقرطة المنطقة ضمن اجندة سريعة ليست مبرمجة ولا معقولة، وكأن الامر يمر من دون اية تحولات تاريخية للمجتمع برمته.

نعم، لقد غيرت الولايات المتحدة سياستها وابتدأت تتحدث عن دمقرطة الانظمة العربية المستبدة التي وّلدت مثل هذا الحركات الاصولية المتطرفة في احضانها وعلى ارزاقها.. وجاء التغيير على ايدي القوات الامريكية ومن تحالف معها في بلدين اثنين: افغانستان والعراق. ومن سوء ما يفكّر به (الديمقراطيون العرب) الجدد هو نفسه المستعار من الجمهوريين الامريكيين الذين بدؤوا حملتهم من اجل دمقرطة دول الشرق الاوسط.. من دون معرفة البيئة الاجتماعية، وتناقضات التفكير، وازمات التغيير. انهم يطرحون المسألة الديمقراطية وكأنهم يطبخون طبخة سريعة ليوزعوها بين الجياع! فلا يمكن ان تبدأ اي عملية سياسية ديمقراطية في ظل اوضاع سيئة للغاية، ولا يمكن تشريع دستور بسرعة بالغة وفي ظل اجندات ايديولوجية يناقض احدها الاخر.. ان هكذا حالة من الفوضى سيتولد عنها الجحيم بعينه بسبب ما نتج من مؤشرات تذكي الصراع وتشعل الواقع!

والمشكلة في الغرب انهم يعتقدون بان ما يريدونه سيطبّق مباشرة ومن دون اية اخفاقات.. والمشكلة عند العرب.مثلا.انهم يعتبرون انفسهم في مصاف الغرب (او بالاحرى: العالم المتقدم) اذ يقبلون املاءاته عليهم من دون اي عقل ولا اي منطق. بل واصبحت الولايات المتحدة تطلق جملة من المعلومات والمفاهيم الخاطئة وتشيع الافكار لخدمة مصالحها.. تلك الافكار والمفاهيم التي لا تتفق ابدا وحقائق الجغرافية والتاريخ والواقع من اجل تمرير خططها في الديمقراطية السريعة..

ان الديمقراطية الحقيقية بحاجة الى عملية سياسية واعية وذكية وان اي عملية كهذه لا يمكنها ان تتطور الا في ظل اوضاع امنية غاية في الاستقرار والاعتماد على كل الاطياف الوطنية في حوارات لا تؤجج المشاعر وتصريحات لا تشعل القلوب ولا تجرح الاحاسيس. ولا يمكن ان تجرّب حظوظك في الديمقراطية الا من خلال مؤسسات سياسية مدنية معلمنة لا من خلال اولياء امور واوصياء وزعماء ما ان يصلوا السلطة حتى يعتبرون انفسهم جبابرة ويتوهمون ان الارادة الالهية قد اختارتهم لهكذا مناصب.. فيتشبث بها المساكين باسم الديمقراطية!

الاصوات لمن؟ للبرامج ام للشعارات؟

ان المشكلة ليست بالرأي العام الذي يريدونه يبصم من دون اية دراية ولا عقل، بل انها مشكلة ساسة وكتاب والاف من اعلاميين واشباه مثقفين، ولكنهم جميعا يتحذلقون ذات الشمال وذات اليمين تبعا للاهواء فيميلون حيثما مالت كفة هذا او رجحت على حسابها كفة ذاك.. انهم يضحكون على انفسهم قبل ان يضحكوا على العالم عندما يقولون بأنهم اصحاب حضارات، بل ويقيسون انفسهم كونهم يعيشون اخر ما وصلت اليه المجتمعات السياسية المتقدمة.. وهم يدركون مدى التخلّف الذي تثوى فيه مجتمعاتهم التي تعيش تفكير العصور الوسطى! انهم يدركون جيدا بان العلاقات السياسية والاجتماعية اشبه بحياة الغاب. انني لست ضد من يغيّر مواقفه وافكاره بتأثير الحرية وان يغدو مروّجا للديمقراطية.. ولكنني لا اتخيل من ينقلب على عقبيه وقد اختار صراعات الطائفية بديلا عن صراع الطبقات!

الديمقراطية العربية.. بحاجة الى أجيال وأجيال!

ان مشكلة الديمقراطية اليوم تتوزع على جميع القوى والتيارات وانها قد اصبحت اداة سهلة للشغب والانقسامات والانشطارات والتشظيات والاحقاد والكراهيات.. كونها رائعة الاهداف والمعاني ولكنها سيئة في التطبيق وانها قد خلقت ازمات في داخل بنية الحزب الواحد.. فلا يمكن ان يتخّيل العالم حزبا عريقا جدا مثل حزب الوفد الليبرالي العتيق بمصر وهو ينقسم فجاة على نفسه ويتشظى ليستخدم الرصاص بين اعضائه!! ربما يقول قائل ان تجارب برلمانية وحزبية في انحاء شتى من العالم قد حدثت فيها هكذا انشقاقات. اقول: بلى، ولكن قد يحدث هذا حتى الضرب بالاحذية وتبادل الشتائم بين حزبين اثنين او بين اكثر من اتجاه واحد، ولكن ان تصل لدى اعرق حزب ليبرالي درجة اطلاق النار وسقوط قتلى وجرحى فهذه تجربة بليدة بحاجة الى وقفة تاريخية طويلة..

بل الانكى من ذلك كله ما حدث في بلدان عربية مثل: الجزائر والعراق ولبنان.. ان تصل درجة الاختلاف السياسي الى القتل والنحر والتفخيخ كي نجعل العالم يقف مندهشا على هكذا تجارب نخوضها باسم الديمقراطية.. وان ذلك يستدعي اكثر من وقفة لاستعادة ما يقف من عوائق حقيقية بوجه تقدمنا وكيف باستطاعتنا ان نفتتح الابواب الموصودة التي ليس من السهولة ان تتحرك.

واخيرا: ما العمل؟

اعتقد ان مخاض التحولات لا يمكنه ان ينتهي بسرعة من دون اثمان تدفع من قبل المجتمع وعلى مدى زمني ليس بالقصير ابدا.. ومن اجل اختزال الزمن، ينبغي تسمية الاشياء والمعاني باسمائها واعتماد من يدرك ذلك ليكون مرجعا، وان يستمع كل المسؤولين لما يقوله الراي العام وما تقترحه النخبة.. لابد ايضا ان تتغير المناهج المدرسية والجامعية بما ينتج من تشكيلات نوعية جديدة لجيل جديد سيكون محور العملية الديمقراطية وسيرسخ تقاليد واصولا سيتبعها من ياتي بعده.. ان هكذا مقترحات لا يمكن وصفها بالطوباوية عديمة التحقق، اننا ان شئنا ام ابينا فلابد ان تمر مجتمعاتنا بهذه المستلزمات.. ان الديمقراطية يمكنها ان تتعثّر لاسباب مباشرة ام اسباب غير مباشرة. ولكن لا يمكن لمنطقتنا ان تمضي في تجاربها الخاطئة كما الفنا ذلك من دون ان تتعلم من تجارب الشعوب الاخرى.. فضلا عن ان الديمقراطية اذا كانت بداياتها صائبة فانها ستكون صائبة في سيرورتها التاريخية نحو المستقبل

احتفالية للشيوعي العراقي بعيد العمال العالمي

من الفردوس الى التحرير..

الخنوع سجية غيركم!

رضا الطاهر

في سياق الاجراءات التعسفية التصعيدية ضد الحريات أقدمت اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ السابع عشر من الشهر الماضي على إجراءات غير شرعية بحق الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق تمثلت بالغاء وجود المكتب التنفيذي للاتحاد باعتباره غير شرعي ومنعه من دخول مقره وحصر شؤون تنظيم الانتخابات باللجنة السداسية خلافاً للقانون والأعراف الديمقراطية. وقد ارتبط هذا الاستهتار الوقح بارادة العمال بعمليات اقتحام لمقرات الاتحاد في عدد من المحافظات وتهديد للجان النقابية بترك مواقعها وتسليمها الى اللجنة التحضيرية. وبلغ الأمر بمجموعات معينة لا صلة لها بالعمل النقابي الى حد سحب السجلات والأختام وإصدار هويات بطريقة غير قانونية.

ومن المعلوم أن تشكيل اللجان التحضيرية للانتخابات هو من صلاحيات المكتب التنفيذي للاتحاد العام ولاتحاد النقابات في بغداد والمحافظات. وبالتالي فان اللجنة التحضيرية تعتبر غير شرعية قانوناً ولا يمكن التعامل معها في إطار إجراء انتخابات عمالية نزيهة لنقضها كل التعهدات التي قدمتها لتطبيق معايير العمل الدولية.

ولا ريب أن هذا السلوك التعسفي هو جزء من عقل القوى المتنفذة الخائفة من كل رأي آخر وصوت مختلف، والتي تبغي الهيمنة بأي شكل كان على الحركة النقابية واتحادها على وجه التحديد. وهو دليل ساطع آخر لا على انتهاك الحقوق والحريات الأساسية حسب، وإنما على وهم وجود الديمقراطية، حيث تهيمن نظرة الحكام القاصرة وضيقهم بـ "الآخر" وسعيهم الى تهميشه، وهو نمط من الاستبداد بصيغ جديدة.

ويبغي المتنفذون إخضاع الناس لارادتهم، فهذا الاخضاع هو وحده الذي يضمن لهم امتيازاتهم واستمرارهم على الامساك بالسلطة والثروة والنفوذ، وتأبيد الواقع الراهن وثقافته السائدة التي تحميهم وتحمي مصالحهم الضيقة.

ومن نافل القول إن اللجنة التحضيرية تهدف الى التأثير على نتائج انتخابات النقابات وتزييف إرادة العمال لأغراض سياسية ضيقة، عبر فرض قيادات لا تمثلهم، وعلى نحو يشكل خرقاً سافراً للدستور العراقي والقوانين النافذة.

ومما يشكل فضيحة جديدة من فضائح انتهاك "الديمقراطية العراقية" أن اللجنة التحضيرية أقدمت على إصدار هويات من طرفها لكل من يرغب بالحصول على هوية نقابية، وعلى الضد من الشرعية التي تقضي بأن الانتخابات العمالية يجب أن يشترك فيها أعضاء حقيقيون في النقابات يحملون هويات تصدرها النقابات المنتخبة قياداتها سابقاً.

لقد تجسدت خروقات اللجنة التحضيرية للانتخابات بقيامها بابلاغ الاتحادات النقابية في المحافظات والنقابات العامة بأن الاتحاد العام ومكتبه التنفيذي لا يمثل التنظيم النقابي، وأنها هي المكلفة بادارة الاتحاد العام في الوقت الحالي، وبأن لديها صلاحية تشكيل اللجان النقابية خارج الأطر النقابية الحالية، وأن من صلاحياتها تزويد من يرغب بالهويات النقابية دون الرجوع الى النقابة المعنية ولجانها وحسب موقع العمل.

وعلى الرغم من كل الجهود الدؤوبة الحريصة التي بذلها المكتب التنفيذي للاتحاد العام مع سائر الجهات المعنية بهدف إيقاف الانتهاكات والخروقات، استمرت الاجراءات التعسفية وتعرض الكوادر النقابية الى مضايقات وتهديدات لحياتهم الشخصية. وهو ما يكشف عن غياب موقف جدي من جانب الحكام المتنفذين، بل وتواطؤ جلي مع من يريدون الهيمنة قسراً على النقابات.

وانطلاقاً من هذا الواقع قرر المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق يوم الخميس الماضي مقاطعة الانتخابات العمالية في عموم العراق التي أعلنت عنها اللجنة الوزارية لأنها غير شرعية ومخالفة لقانون التنظيم النقابي والمعايير الدولية. وبالتالي فانه يحق للممثلين الحقيقيين للعمال أن يرفضوا أية نتائج تسفر عنها هذه الانتخابات المزيفة. ولا حاجة بامريء الى القول إن اللجنة الوزارية العليا، أو بالأحرى المتنفذين في حكومة المحاصصات، هم الذين يتحملون كامل المسؤولية عن هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق وحريات العمال.

إن على العمال أن يصعّدوا، بدعم من سائر المتضامنين معهم، الكفاح من أجل حقوقهم في التنظيم النقابي، وبشكل خاص في القطاع العام، وفي سبيل إلغاء التشريعات الجائرة التي اتخذتها الدكتاتورية الفاشية، وخصوصا القرار ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ وقانون التنظيم النقابي رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٧، ورفض الوصاية عليهم والتدخل في شؤونهم، وإصرارهم على إجراء انتخاباتهم بصورة حرة ونزيهة وفقاً للقوانين العراقية والمعايير الدولية، وبما يضمن الدور الفاعل للطبقة العاملة في المجتمع.

× × ×

أصواتكم التي ارتفعت منشدة من ساحة الفردوس الى ساحة التحرير هي القادرة على إيقاف العسف.. يريدون لكم الخنوع لكنهم واهمون لأنهم لا يفقهون أن الخنوع ليس من سجايا بناة الغد الجديد.

أنتم يا من تفنون العمر كدّاً وتعمرون الأرض التي لولا سعيكم لأمست يبابا..

أنتم الذين ائتمنكم التاريخ حين عهد لكم بمهمة تغيير الواقع وسلّمكم راية هذا التغيير ودعاكم الى ما تمضون اليه في تيار لن يقوى خصوم الحياة على الوقوف بوجه جريانه العصوف الهادر..

نحن المتضامنين معكم نثق بأنكم ستدلّوننا على الطريق الذي لا يخطيء، طريق الغد الوضاء.. أنتم الذين لن تخسروا سوى أغلالكم لتكسبوا عالماً بأسره.

عن موقع الحوار المتمدن

الدولة المنسية وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية:

ينشر ملحق احتجاج الجزء الثاني من مقالات رئيس التحرير فخري كريم خلال الايام الماضية والتي نشرت كافتتاحية لصحيفة المدى وهي تؤشر لملامح مهمة من المشهد العراقي اليوم .. وتحاول ان تثير الكثير من علامات الاستفهام

(6) الاجتثـــاث والتبعـيث..

في سياق إحكام قبضته على البلاد، شرّع رأس النظام الاستبدادي المنهار طائفة من القوانين و التعليمات لتبعيث الدولة و المجتمع و تصفية أي مظهر يتعارض مع ذلك. وإمعانا في تدابيره التبعيثية، قام بمسح دقيق للميادين و المجالات الحيوية في كل زوايا الدولة، ووضع لكل حالة في الدولة أو المجتمع، ما يناسبها من تدابير و توجيهات و اطر قيادية مناسبة، وإغراءات تحفز على التشدد في التطبيق و المبادرة، بحيث سد كل المنافذ أمام من يفكر بالإفلات منها و النيل من قيمها،

حتى أصبحت ممارسة الشعائر الدينية، كالصلاة و الصوم موضع مساءلة للقياديين و الكوادر البعثية، ويتذكر المتابعون لتطور عملية التبعيث سيئة الصيت، مشهد صدام وهو يسأل عضواً قيادياً في اجتماع قطري عرض في التلفزيون، "هل يحتاج البعثي إلى الصلاة ليتأكد من سويّته، ألا يكفيه الإيمان بالحزب كمحك للإخلاص".!

وبفضل قوانين الإعدام و الأحكام الثقيلة و التعليمات المشددة و بوسائل الإغراء و الوعيد، لم يعد أمام احد أن يفلت من رجس "هوية البعث" أو المنظمات التابعة له، إذا ما أراد أن يجد له فرصة للدراسة و العمل أو التقدم فيهما، أو في أي نشاط ثقافي أو مهني أو اقتصادي أو حتى لضمان سلامته و الحفاظ على سلامة عائلته من المساءلة و التعقيب.

ورغم الطابع الاضطراري لانخراط أغلبية العراقيين في تشكيلات البعث ونشاطاته، إلا أن الطابع البوليسي الفاشي للنظام اظهر ذلك كما لو انه ولاءٌ مطلق طوعي للبعث ومبادئه وقيمه، وان أي مواجهة معه يعني مواجهة مع الشعب العراقي. لكن هذا الطابع "الشكلي العام" لسيادة مظاهر "التبعيث" العلنية و النفور العام الحقيقي في الواقع عن نزعاته وممارساته وفكره الذي اختزل في تمجيد الطاغية كرسا مع مرور الزمن و استمرار سلطة البعث في المجتمع وفي الدولة، في لا وعيهما، "قيماً" وعادات وسلوكيات ومواقف، بدت كما لو أنها مستقلة عن "إيديولوجية التبعيث" التي أشاعتها السلطة وحزبها وأجهزتها القمعية ومنظماتها بترويج يومي من وسائل الإعلام و التوعية، واتخذت طابع "غسيل دماغ" جماعي.

ومثل هذه الظواهر التي تكتسب في المجتمع طابعاً "قيَميّاً" وتتحول إلى عادات وسلوكيات ومواقف وأعراف وأخلاقيات، لا تتغيّر أو تُصفى بقرارات

إدارية أو أوامر حكومية أو قوانين، وإنما قد تتعمق بفعل ذلك وتدوم، إذا لم تواجه بما "يُصدمُها" من قيم معاكسة وينظف اللا وعي من ترسبات القيم السلبية بإعمال الوعي وأحكامه وتأثيراته. إن التغيّرات البنيوية التي لم يلتفت إليها القادة السياسيون الجدد كانت تكمن في جانب منها بعمق هذه الظواهر وتجلياتها، والتي لا تزال تخيم على الواقع العراقي وتشوه الكثير من معالمه وتنعكس في الشخصية العراقية ولا تثير الجدل حول أسبابها وسبل معالجتها سياسياً.

وكما لم تستطع القيادات العراقية أن تتوقف أمام الآثار والنتائج التي أنتجتها سياسة التبعيث وأيديولوجيتها، عجزت سلطة الاحتلال، ليس بمعزل عن بعض هذه القيادات في تشخيصها والتوقف أمام مظاهرها، وتحديد سبل مواجهتها والبحث عن الوسائل الكفيلة بالتخلص منها. وكعادة الأنظمة المستبدة، أو الحكام الكسالى أو المغفلين، فان أسهل وسيلة لمعالجة أي إشكالية مهما تعقدت، تمر إما عبر القمع أو بواسطة تشريع القوانين القسرية الغريبة عن الواقع. ولهذا التدبير لجأ بول بريمر الحاكم المدني للاحتلال "لإزالة" آثار سياسة التبعيث وعواقبها المدمرة في المجتمع وعلى الدولة السائرة في طور التكوين، واصدر قانون اجتثاث البعث، الذي أمد بعمر البعث وأفاض عليه بممثلين جدد يحملون رسالته المهلهلة ويدافعون عنه ويُحَمِّلون العرب السنة، زوراً وبهتاناً، وزر جرائمه وتبعات نظامه الفاشي. وبتبني هذا القانون ضاعت أكثر من فرصة على العراقيين، وعلى سيرورة العملية السياسية، وعلى بناء الدولة بأسسها الديمقراطية المُنَزّهة من أدران البعث ونهجه السياسي والإيديولوجي وأساليب حكمه. كما أدى ذلك ضمنياً إلى إعادة إنتاج "صيغ مُكيّفة" من اطر وقيم وشخصيات هي نفسها كانت بشكل مباشر أو بالتبعية من أدوات التبعيث ونتائجها.

إن قانون اجتثاث البعث "Debaathification" استنسخ من قانون "Denazification" "إزالة أو تصفية النازية" وأريد له أن يكون متماثلاً معه، فلم يراع الخصوصية العراقية، ولا التعقيدات التي تحكمت في المشهد السياسي بعد سقوط النظام "شبه الفاشي"، كما لم يأخذ بالاعتبار جملة عوامل أخرى، من بينها على سبيل المثال وليس الحصر، التنوع الذي يتكون منه المجتمع العراقي وما يتطلبه ذلك من معالجة استثنائية، فالنازية والفاشية في ألمانيا وايطاليا، اتخذتا بالدرجة الأساسية طابعاً طبقياً، ولم يجر التعبير عنهما كما لو أنهما تجليات عن قومية أو طائفة بعينها. وهذا التعقيد وحده كان يتطلب وقفة وتأملاً خاصاً. ومع أن هذا الإقحام المفهومي، لا يعكس واقع الاصطفاف الطائفي إلا ظاهرياً، بحكم ما رافق الدولة العراقية منذ تأسيسها، من عُرف وتدابير ضمنية، فقد عمد البعث ونظامه إلى تكريسه في الوعي العام وفي مظاهر تمييز لا يتحمل مسؤوليتها من حاول تلبيسها لتبعيتها السياسية، وإقحامها في ما أشيع من مفاهيمها وممارساتها الطائفية. ولا بد أن يجري التصدي بكل الوسائل السياسية، لتصفية الادعاءات بالتمثيل العربي السني للبعث ولنظامه.

إن خطيئة بريمر قدر تعلق الأمر بقانون الاجتثاث الذي أصدره، تنعكس في عدم إدراكه أن سقوط نظام البعث وحده كفيل بالإجهاز عليه تحت وطأة جرائمه، شرط تأمين الوسائل الإجرائية والسياسية الفعالة لعزله ونبذه وفضح ارتكاباته دون هوادة. ومن بين مستلزمات ذلك إلغاء جميع القوانين والإجراءات والصيغ التي اعتمدها في تبعيث الدولة والمجتمع. وكذلك اتخاذ كل ما يلزم للحيلولة دون إفلات أي مجرم مسؤول عن ارتكاب الجرائم بحق العراقيين وليس الاكتفاء بـ"دستة" الورق اللعينة المحببة للأميركيين. إن مجرد استخدام ورق اللعب في التعامل مع ما تعرض له العراق من ويلات ودمار وخراب يعكس مدى ضحالة الذين أوحوا باستخدامها، وغربتهم عن قيم وتقاليد الشعب العراقي.

لقد كان المجتمع العراقي، متعاطفاً مع التغيير بدوافع متباينة، منها في الأقل الخلاص من الحروب والمغامرات والحصار والعزلة والويلات التي ألحقها النظام بالعراق والعراقيين، باستثناء قلة ممن ينتمون عن قناعة ليس إلى حزب البعث، وإنما إلى صدام ويربطون مصائرهم بسلطته، ولم يكن صدام حسين وقياديوه، يقدرون عدد هؤلاء بأكثر من عشرات الآلاف، وليس حتى بمئات الآلاف.! وكانت قطاعات الشعب المتعاطفة، التي تضم أوسع قاعدة حسبت على البعث ونظامه رغماً عن إرادتها وكراهة منها وقسراً وضرورة، تنتظر ما يشيع في صفوفها الاطمئنان والقناعة بان ما تطمح إليه من حياة كريمة سيتحقق، وان العدالة والمساواة والحرية والأمن والاستقرار سيسود البلاد. وجاء قانون الاجتثاث وقرار حل الجيش، ليوجها صفعة لكل هؤلاء، وليساعدا على خلق مناخ يفرض عليهم الانحياز "القسري" هذه المرة أيضا إلى صف المجتثين، والتعاطف مع من يعلن التعبير عن (مشكلتهم) من السياسيين الجدد، وربط مصائرهم والدفاع عن المصالح بهم. لقد قدم بريمر ومن شجعه دون وعي وسوء نية، خدمة مجانية لفلول البعثيين المهزومين، ولو معنوياً، بتجاوز الإحساس بالعزلة الشعبية والهزيمة، ولو على أضيق نطاق، ومكن الكثيرين منهم من إيجاد قواعد للتنقل والتحرك السياسي، بوجوه ومسميات جديدة، وشجع سياسيين جددا على الدفاع في وسائل الإعلام عن نظام صدام حسين وتزيين جرائمه، بل وفي تخوين "القادمين" من الخارج.! ولم يتحرك هؤلاء بلا غطاء وتشجيع أميركي ومن دول أخرى متحالفة مع الأمريكان، ومن دول جوار عربي وإقليمي، سرعان ما بادرت لاحتضان الممثلين عن "العروبة" و"المعادين" للاحتلال، الذين أصبحوا بفضل ذلك كله في ما بعد "مقاومة وطنية إسلامية" ضد الاحتلال الأميركي، وفي مرحلة لاحقة حلفاء لهذا الاحتلال ضد "الخطر الإيراني الصفوي المجوسي" ثم مشاريع حكم بدعم أميركي وإقليمي وعروبي.!

ومن الواضح الآن أن قانون اجتثاث البعث تحول إلى أداة بيد سياسيين لإجراء تعديلات في موازين القوى، ووجهة العملية السياسية، وقاعدة لأوسع نفوذ وتأثير لبلدان جوار عربي وإقليمي، ولبلدان وإمارات أبعد واقل شأناً. وكان من نتائج هذا القانون أيضا، إلى جانب كثرة من العوامل المساعدة الأخرى، تحَوّل العامل العربي والإقليمي، بامتياز وعلناً إلى عامل داخلي مقرر. وقد ارتبطت بفعل هذا العامل كتل سياسية علناً بالمحور الجديد، لتقبض منها القيادات المساعدات المجزية والمعاشات والمنح الشخصية وتتفاخر بعلاقاتها هذه وما تتلقاه من دعم ومساعدات بلا أي مساءلة أو حساب.

أما ما ظل يعبث في كيان الدولة والمجتمع من تبعيثهما، فان أحدا لم يتوقف ولم يدعُ ويطالب باتخاذ تدابير وتشريعات تحد منها وتصفي نتائجها وآثارها ومظاهرها المزرية، لان مفهوم المصالحة التي كرستها سلطة الاحتلال وواصلتها الحكومات المتعاقبة بتشجيع أميركي وعربي وإقليمي، استقر على رفض أي تعرض بالبعث "فعلياً" "وعملياً" بالرغم من إنكار الجميع العلاقة بالبعث ونظامه!

إن مواصلة إهمال معالجة ظاهرة تبعيث الدولة والمجتمع، وعدم مواجهة القوى والأطراف التي ترفض ذلك وتخلط بين تحقيق المصالحة الوطنية والإبقاء على مظاهر التبعيث القديمة والجديدة سيؤدي إلى عرقلة أية مساع جادة للنهوض بالعراق ويبقي عوامل الانقسام الداخلي ويستثير بين فترة وأخرى نزعات الانتقام والثأر والمواجهة

متظاهرون تحت نصب الحرية في بغداد

(7) مظاهر التبعيث،..النجيفي نموذجا

اهتم المشرفون على تطبيق قانون " اجتثاث البعث " بإقصاء أعضاء الفرق وما فوق من البعثيين عن ممارسة العمل السياسي او تسنم مواقع قيادية في الدولة، مفترضين بذلك أنهم يحمون المجتمع والدولة من أخطر أدران البعث ويعاقبونهم على جرائم النظام الدكتاتوري وحماقات قياداته.

لقد وضع هؤلاء المشرعون وبعدهم المنفذون مقاييس ثابتة ومشوا عليه، ناسين ان الوقائع ليست مقاييس.. وأن الحياة السياسية في مجتمعات محكومة بالدكتاتورية تحتمل الكثير من المفارقات التي لا يفيد معها المقاييس الثابتة.. مثلا قد تصادف بشرا غير منضمين للبعث لكن من الممكن أن تعدهم أكثر خدمة للبعث وصداما من آخرين هم في مواقع ربما رفيعة داخل البعث.. وقد علمتنا السنوات أن رجالا كثيرين غادروا موقع السلطة إلى المعارضة حين توفرت لهم فرص التحرر من الدكتاتورية..ويقابل هؤلاء آخرون قضوا حياتهم في المعارضة وكانوا رقباء عليها جواسيس للسلطة وكانوا أكثر إجراما من أشرس مجرمي صدام.

لقد اغفل المنفذون للقانون الميادين والمحاور السياسية والثقافية والأكاديمية والإعلامية والمنظمات المهنية والنقابية، التي يعبث فيها ورثة النظام الفاشي، ويتحركون في ميادينها بحرية لا تتسنى لمن كرسوا حياتهم ضد البعث وسلطته الغاشمة، وكأن هذه الميادين نقية ولا يوجد فيها من يشكلون خطراً على السلامة العامة ولا يخلقون بؤرا للترويج لأفكار البعث الفاشية ولقيمه وإيديولوجيته التي حرّم الدستور التبشير بها.

ولا يجوز النظر الى هذه التطبيقات باعتبارها سهوا من المشرّع او تلكؤا وسوء تقدير من القيّمين على متابعة تطبيق تعليمات القانون، لانّ تحريم حزب البعث من العمل السياسي الذي نص عليه الدستور النافذ لم يستند الى حيثيات تنظيمية او مخالفات إجرائية، وانما استند الى كامل نهج البعث وإيديولوجيته وتاريخه وقيمه وأساليب حكمه وكامل نهجه السياسي وارثه الإجرامي منذ انقلابه الفاشي في ٨ شباط عام ١٩٦٣ وحتى اللحظات الأخيرة من حكمه المباد.

إن هذا التطبيق لقانون بريمر الذي ما زال يتصف بالطابع الانتقائي والكيفي، ولا يسلم أحيانا من الدوافع الانتقامية السياسية والمذهبية، يعكس شكلانية المقارنة والاستنساخ الذي اعتمده المشرّع للقانون مع الظروف التاريخية والأوضاع السياسية التي كانت عليها كل من ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية بعد الحرب العالمية الثانية، واقتضت تشريع قانون " إزالة النازية " كما أن الكوتشينة الأميركية او " دستة ورق اللعب " التي حملت صور المطلوبين من قادة البعث ونظامه هي الأخرى استُنسِخت لتحاكي النموذج " الفاشي-النازي ".

إن إقصاء حامل " مشروع او قضية او إيديولوجية " لا يشكل عقبة أمام المضي في العمل والنشاط، السري أو العلني، بإمكانيات بسيطة أو بقدرات فائقة، بنشر الدعاوى بين الناس والتعبئة الجماهيرية لها او بالانقلابات العسكرية والثورات الشعبية. كما أن "الاغتيال " و " أخذ البراءة " لن يكونا معالجة او مواجهة للإيديولوجيات والقضايا الفكرية والسياسية والدينية والمذهبية والقومية، وكل ما له بالعقيدة والإيمان والحرية الإنسانية. وما فعله بريمر وما قام به منفذو قانون الاجتثاث منذ صدوره حتى اليوم لم يخرج عن هذا السياق، ولم ينتج عنه سوى المزيد من التعقيدات والمزايدات التي أثارت ضجيجاً عاصفاً، لينتهي في كل مرة الى خطوة جديدة باتجاه (تزكية) البعث والالتفاف على ما ينبغي اتخاذه من إجراءات صحيحة وناجحة لتصفية مظاهر التبعيث التي لم يجرِ التصدي لها او رسم الخطوات الملموسة لمواجهتها، وهي خطوات تتطلب نفي الدواعي الفكرية والسياسية والإيديولوجية والعقيدة الانقلابية والعادات وأساليب العمل في الدولة والتشوهات في الحياة الاجتماعية ومظاهر التفسخ القيمي التي أشاعها البعث عبر ذلك كله في المجتمع والدولة. إن هذه المنظومة المتكاملة من النشاط السياسي والفكري لم تغب عن بال واهتمام ملوك وأمراء الطوائف وحكام العراق الجدد، بل أن أحدا منهم لم يلتفت حتى الى إصدار " كتاب اسود " عن تاريخ نظام البعث وجرائمه، ولم يوعز لشبكة إعلام الدولة ووسائلها الإعلامية بإنتاج أفلام وثائقية وبرامج تظهر بشاعاته وانتهاكاته وجرائمه وإباداته الجماعية التي حوكمت عليها الفاشية والنازية في المحكمة الجنائية الدولية، وكان ممكناً وضع ملف جرائم البعث ونظامه أمام المعنيين بالمحكمة المذكورة لتجريمه كما الفاشية وفضحه دولياً على أوسع نطاق، وبما يشكل رادعاً أخلاقيا ومعنوياً للذين مازالوا يتشبثون بحمل رسالته المهلهلة الرثة، عن قناعة أو جهل بطبيعة الحزب الفاشية وتاريخه الإجرامي. وهذا التجاهل او الإهمال شجع البعض إن، لم يكن كثرة ممن يحتلون مواقع مفصلية في الحكم والكراسي الوثيرة في البرلمان ومراكز مهيمنة في الصحافة ووسائل الإعلام، على الحديث علناً عن " المآثر الوطنية " لصدام حسين والنظام الفاشي والتجرؤ على رجم الوطنيين والديمقراطيين المعارضين له بالخيانة.!

إن المواطنة كقيمة اجتماعية وفرادة أخلاقية، كانت أول ضحية لنهج التبعيث، وتبعتها الدولة التي فقدت استقلاليتها النسبية بداية ثم تحولت الى كيان وحداني اندمج فيه الحزب والسلطة لتنتهي الدولة بعناصرها الثلاثة الى تعبير مطلق عن الدكتاتور وتتوحد فيه.

وفي لحظة التوحّد الكارثية، تراجعت كل العناصر المعبرة عن الحياة المدنية ورموزها، وفقد العراق بذلك كل توصيف له، وأي علامات فاصلة بين سلطاته الثلاث او تجلياته الاجتماعية التي اندمجت وتوحدت في الوحدانية المطلقة للطاغية. ومنذ تحقق ذلك أصبحت القيم والمبادئ والآمال والأهداف لا قيمة لها إلا بمقدار ما تعكس او تعبر عن كينونة القائد الضرورة ونواياه ومتطلباته. ولهذا كان خلافاً للمنطق أن تسقط سلطة البعث او قائده دون أن تتداعى وتسقط كل أركان الدولة و" الوطن " الذي أصبح كل منها كياناً متداخلاً غير قابل للتجزئة عن الكيان " الحاضن " بعد أن وحدها صدام بـ " ذاته وإرادته " وأخضعها لنزواته ومشيئته المطلقة. ولا غرابة في أن الشركاء في وليمة الحكم ما بعد صدام لم يتعرضوا للتبعيث في جانبيه هذين، إذ اختفت المواطنة في طيّات الطوائف واختفت مظاهرها بحكم المصاهرة مع كل التكوينات الملفقة الطارئة في الحياة السياسية والاجتماعية

وذابت عناصرها في كينونات تدمر النسيج الاجتماعي وتفكك الهوية الوطنية وتحولها من " تنوع خلاق في إطار وحدة إنسانية " الى تنوعات فرعية مشوهة، وكذلك حولت بقايا الدولة الى مستعمرات وكانتونات طائفية " حزبية " وجردتها من كينونتها وحالت دون إعادة استقلاليتها النسبية، وهو ما سيعيق إعادة بنائها كدولة مؤسسات وحريات ومواطنة حرة.

وإذا ما شخصنا جوانب أخرى من عمليات التبعيث فان من السهل التوقف عند مظاهر عسكرة الدولة والمجتمع من خلال تجنيد مئات الآلاف في الجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية التي تؤدي في واقع الحال مهام " خدمية " للحماية، وهو ما يشكل إضعافاً لما يراد له أن يتكرس كعقيدة قتالية دفاعية، وكتوجه تربوي لتجاوز ظاهرة تكريس المرجعية الفردية كهدف للحماية والخدمة الفعلية للعسكري الذي يفترض تربيته على قيم الدفاع عن الوطن والدولة والمصالح العليا للشعب. إن مظاهر التبعيث للدولة بقيت كما كانت عليه، فإذا استثنينا الكوادر العليا القديمة، فان الموظفين الآخرين ظلوا في سلك الدولة، وتقدموا في مراكزها وفقا للإنحيازات الطائفية والولاءات الحزبية، وليس المطلوب إقصاؤهم، لكن كثيرا منهم ظلوا على نفس العادات والتقاليد والكيفيات التي تشبعوا بها في سلطة البعث ونهج التبعيث، غير أنهم كيفوها وفقاً للترتيبات المستجدة في ظل نظام المحاصصة، ويدفع المواطنون تبعاتها إذ يصطدمون بالكادر الوظيفي القديم الذي ساهم وبنفس العقليات وأساليب التعامل.

وبدلا من التنظيمات العسكرية " الشعبية " تسللت الى الحياة السياسية الميليشيات المسلحة الطائفية، في مواجهة الدولة وفوق سلطتها. وخطورتها لا تتمثل في تحفيز المكونات المرتابة بعضها من بعض، بل أنها ترمز بقوة كامنة الى تحد للدولة وإعاقة لاستكمال بنائها على أسس ديمقراطية مدنية عادلة. وهي تشكل في ذات الوقت تهديداً للعملية السياسية وأداة ترويع للمواطنين وتحديداً للحريات على قياس معتقدات الميليشيات وأهدافها، وخاصة لجهة تلك التي تنطلق، وان باطلاً من أرضيات دينية ومذهبية. كما أن وجود الميليشيات بغض النظر عما تعلنه من نوايا وأهداف، لا يشكل تهديداً للدولة حسب بل أيضا إمكانية لإثارة صراعات ومعارك بين الطائفة الواحدة على السلة ومغانمها، وأداة لحسم الصراع السياسي بوسيلة السلاح وقوة نفوذه.

أما مظاهر التبعيث في الجامعات ومعاهد التعليم والصحافة ووسائل الإعلام والمنظمات المهنية والنقابية وغيرها، فإنها حافظت على " قيافتها " السابقة، وظل سدنتها من المروجين لفكر القائد المؤمن الضرورة، ولمجد عدي والبعث، في مختلف مواقع هذه الميادين التي تشكل خطراً داهماً، ودافعاً فعالاً لاستمرار نهج البعث والتبعيث والقيم التي كرست طوال عقود في الوعي الاجتماعي وخلقت أنماطا من السلوكيات التي لا يجمعها جامع بالديمقراطية ومبادئها وبالقيم الإنسانية السامية. إن نظرة ثاقبة الى بعض أساتذة الإعلام والمناهج التي واصلوا اعتمادها ستكشف عن فضائح صدامية بامتياز.. يكفي تسليط الضوء على أن من بين الأساتذة الذين يتولون تعليم جيل الحقبة الديمقراطية المفترضة، هم ممن يجاهرون بالأمثلة والتوصيات والتصريحات عن انحيازهم للنظام الفاشي وأفكاره دون خشية او وجل. والصحافة التي يشار إليها بوصفها السلطة الرابعة ومرآة المجتمع يتربع على عرشها الذي بات خرابة لا تليق إلا بمن هو مثله، عضو فرقة شبه أمي، لا علاقة له بالصحافة، وذلك بدعم من ملوك وأمراء الطوائف الذين تنافسوا عليه، ورفضوا إجراء أي جرد لنقابة الصحفيين التي أقحم نقيبها مئات العناصر التي لا علاقة لها بالعمل الصحفي والسابلة الأميين في عضويتها، في حين اتخذت الحكومة إجراءات تأديبية بحق نقابات مهمة وكبيرة.

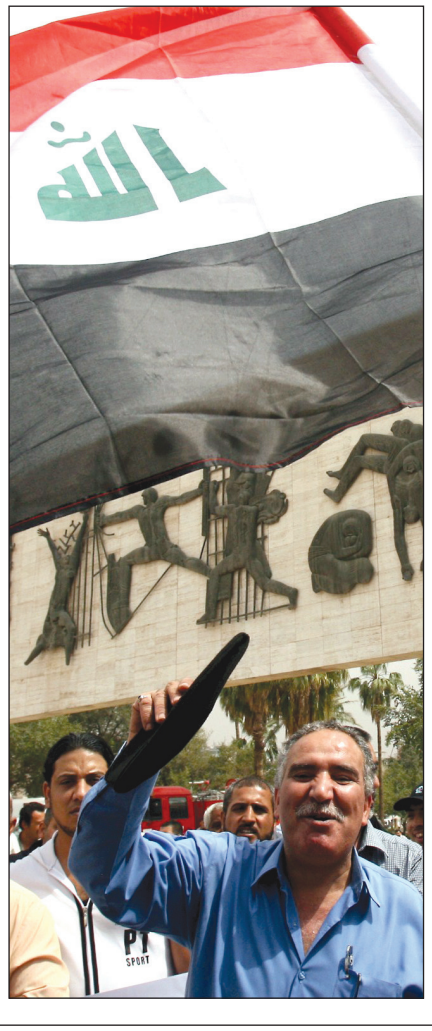

وفي هذه الظاهرة الخطيرة، التجلي الأبرز لتقاسم أحزاب وحركات الطوائف الحاكمة أسلاب وبقايا نظام البعث وفقا للانتماءات الطائفية، وحتى وان لم يتأكد الولاء السياسي.

إن تجاوز " الاجتثاث " على أساس التخلي الظاهري عن الماضي البعثي بات تقليداً معمولاً به، وتزدهر بضاعته تبعاً للصراع بين القوى على التوازنات القائمة وضرورات الكسب حتى

"غير المشروع " في مثل هذه الحالة لاستدراج الولاءات، وفي هذا السياق نعثر على قادة نقابات ومنظمات مجتمع مدني وساسة وكتاب وصحفيين ومثقفين وتبعيات أخرى مستعدين بالميل بولاءاتهم حسب الظروف والطلب، ولكن الغريب أن الحكومة والأحزاب الحاكمة لا تلتفت إطلاقا الى الخروقات والتجاوزات الخطيرة على الدستور والقوانين، ولا تبدي انتباها، وان كان كسولا وعلى استحياء، الى أي مظهر مهما كبر من ظاهر الفساد الإداري والمالي، ولم تعد تسمع او تولي الاهتمام بكل الوقائع التي تساق على هذا الصعيد وغيره من الأصعدة المتميزة بالعواقب الوخيمة على الدولة ومستقبل العملية الديمقراطية المتعثرة.

قبل أيام اطل على شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام بطل من ذاك الزمان، يخوض في وحول الموصل الحدباء في مظاهرة صاخبة، يستبان من شعاراتها وهتافاتها من أي منبع تستقيها وعلى أي وتر سياسي تنغّم نوتاتها وألحانها. والملفت أن أثيل النجيفي محافظ الموصل الذي اقسم على الحفاظ على سلامة العراق والالتزام بدستوره وقوانينه، ويستمد القوة من شقيقه النجيفي الآخر أسامة رئيس البرلمان المعني بحكم وظيفته بمتابعة ما يجري في أنحاء العراق من تجاوزات وانتهاكات لحرمات البلاد ودستوره وقرارات مجلس النواب الذي يترأسه، أن هذا الأثيل يعلن أمام جمهوره المتظاهر عن الزحف على بغداد لتحريره من "الاحتلال " والعملاء الذين يحكمون البلاد بإرادته، وسيناضل لخلاص العراق من هذا الحكم، وهتف بسقوط النظام!. حتى هنا يمكن أن يقال إن الديمقراطية ليست حكراً على الجمهور والمواطنين، فان من حق الحكام والوزراء والمحافظين ان يجيشوا القوات ويحرضوا على التظاهر ويستعرضوا عضلاتهم فيها ضد الآخرين من الحكام أو الأحزاب الحاكمة او الكتل البرلمانية، كما أن من حقهم أن يسافروا الى البلدان المجاورة ويقدموا البيانات والوقائع على فساد السلطة والدولة والأحزاب، كمخلّصين ورجال دولة، ويقبضوا ماهياتهم والمساعدات السخية لتجمعاتهم. ولكن أثيل النجيفي يهتف بالعمل على إسقاط " النظام " في بغداد، وليس " الحكومة " طبعا ولا رئيس الحكومة او مجلس النواب، وهو يفعل ذلك في تظاهرة وتحت علم البعث!.. ألا يشكل هذا لوحده جرماً يجب عليه محاكمة المحافظ الذي يحنث بالقسم، وحرمة العلم وان كان مؤقتاً جزء يتضمنه القسم..؟ والنجيفي الشقيق، يهدد العراقيين بالموصل، وكأنها ليست حاضرة عراقية أصيلة وسكانها مواطنون عراقيون مخلصون لوطنهم. او ربما يستعيد في وعيه المغيب عن الزمن الحاضر إمكانية تحقيق حلم جده، وعميد أسرته الذي صوت في العشرينيات من القرن الماضي الى جانب ضم ولاية الموصل الى تركيا.!؟

وفي الدولة المهمشة بصراعات وتقاسم السلطة والمغانم مظاهر وتجليات عن استمرار التبعيث وأحكامه وقيمه، لكن سوقها والتدليل عليها لا جدوى ولا تأثير لها في ظل الأوضاع الراهنة التي يضيع فيها المواطن في متاهات فساد الطوائف واستحكاماتها التي لا تخترق

ألا يبادر مواطن شجاع من أهل الموصل الشمّاء برفع دعوى لمقاضاة النجيفي المحافظ على حنثه بالدستور وإيحائه بان الموصل ولاية أخرى يمكن أن تزحف على بغداد وتسقط حكومتها "العميلة " وينصب شقيقه رئيساً مؤقتاً للدولة ريثما يصل هو على رأس أنصاره من بقايا البعث الى بغداد.

جلسة للبرلمان العراقي

(8)

بدعة الملثمين.. في الوقت الضائع..

بعد ثماني سنوات على تبني شعار المصالحة الوطنية، تخرج علينا وزارة المصالحة الوطنية للمرة الثانية بـ"إعلان ملثم " عن انضمامات جديدة إلى عملية المصالحة ونبذ السلاح. ويستدرك المعنيون بالإعلان، أن "الملثمين" يمثلون أنفسهم و"بعض أتباع المنظمة" ويسعون للتأثير على آخرين للسير على خطى من سبقهم للتخلي عن السلاح والمشاركة في العملية السياسية.

والملثمون الجدد نازعو السلاح "الوهمي"

يشبهون، إن لم يأتي البرهان عكس ذلك، من انضم إلى "المصالحة الحكومية "في مختلف المراحل، إذ لم يكشف أحد منهم عن قوام منظمته وما يحتفظ به من سلاح، ومن شق الطاعة على قيادته وواصل حمل السلاح، أو ظل " كامناً " ينتظر الفرصة المناسبة لاستخدامها، لإرباك الوضع او للتأثير على موازين القوى في لحظات الحراك واشتداد الصراع على مراكز السلطة ومواقعها.

وأصبح ملفتاً أن هذه الصيغة من المصالحة الحكومية والإعلان عن انضمام ملثمين او "سافرين" اليها يتلازم مع حملات جديدة من التفجيرات واللواصق المتفجرة واغتيالات الكواتم، وكأن ذلك يراد منه ان يساق كـ"رد" على إعلان الملثمين او السافرين المعروفين، وتكذيب للبيانات الرسمية على " تضييق الخناق "على الإرهابيين وتصفية منظماتهم.

وحكاية الانضمامات المتتالية إلى دعوات المصالحة، تنعكس في الوجه الآخر لها المتمثل في البلاغات اليومية عن القبض على قادة القاعدة وأمراء المنظمات المسلحة وقتل العديد منهم، وتفكيك خلاياهم وتدمير مستودعات أسلحتهم وكشف أوكارهم. وفي عملية حسابية غير معقدة، يتضح أن الإرهابيين ليسوا مجرد شبكات سرية "خيطية" التنظيم والصلات والارتباطات معقدة التمويل، بل هي وفقاً للبيانات الحكومية أكثر من "كتائب" حكومية واقل من جيوش نظامية..!

والمواطنون الذين يتابعون الأنباء الحكومية عن الاعتقالات والمداهمات في صفوف الإرهابيين لا يطلعون الا على ازدياد عدد المعتقلين "الأبرياء" والمطالبات المتكررة بإطلاق سراحهم، ولا خبر يساق عن تطبيق العدالة بالمجرمين وخصوصا أولئك الذين ثَبُتت الجريمة عليهم، وصدرت الأحكام بالإعدام عليهم. ومن بين الذين أجرموا وحُكِمَ عليهم قتلةً اقترفوا أبشع جرائم الذبح والتفجير الجماعي، واعترفوا دون "شبهة" إكراههم على الإقرار بالجرائم التي نفذوها بأيديهم وبتخطيط منهم.ويتداول الناس أمثلة عن جرائم ومجرمين تقشعر من هولها الأبدان.

ويستحيل على عاقل تصديق بقاء اغلب المحكومين بالإعدام، أحياء مضت على إدانتهم خمس سنوات وأكثر، أما لرفض محكمة التمييز العليا المصادقة على أحكامهم او أن جهة أو مسؤولاً متنفذاً تدخل لإيقاف تنفيذها او غض الطرف عنها، وقد استفاد بعض المجرمين من فسحة الوقت ودُبر لهم الهروب كما اختفت آثار البعض الآخر في حملات الهروب المرتبة من "الداخل" او لترتيبات غامضة، دون ان يُكتشف من رَتَبَ عملية الهروب.!

واستمرار هذه الحالة من الاسترسال في الاتجاهين المتلازمين في النشاط الحكومي، مصالحة الأفراد وعمليات الاعتقال، لا تشيع الأجواء الايجابية بين المواطنين عن تحسن الوضع الأمني وانحسار مساحة النشاط الإرهابي، وإنما تثير القلق في نفوسهم من تعذر تجفيف مصادر نمو الإرهابيين وتكاثرهم. ويزيد من هذا القلق وفقدان راحة البال، الترويج الذي يتعرضون له بعد كل إعلان عن اعتقالات جديدة لإرهابيين او انضمام "منظمات" جديدة إلى العملية السياسية. إن القوى المضادة هي الأخرى تستخدم الإعلام "بوسيلة القتل" والتخريب والتفخيخ رداً على ما "تسميه مزاعم حكومية" عن تصفيتها، ووسائلها أكثر تأثيراً وأسرع في إيصال الرسائل وأمضى فعالية على الإقناع. إن تفجيراً لاصقاً او قنبلة يدوية، تنتقل اخبارها إلى ابعد منطقة حتى قبل أن تنقلها وسائل الإعلام. وهذا يتطلب سياسة مدروسة حكيمة ومقنعة في مخاطبة الرأي العام حول كل ما يتعلق بالإرهاب والإرهابيين والمصالحة والتصالحيين. وهذه السياسة يجب أن تتجنب في المقام الأول أي صيغة تنطوي على المبالغة والادعاء والافتراضات غير المدعومة بالاحتمالات المستقبلية. كما أن الجانب الآخر من مشهد المواجهة مع الإرهاب والخاص بالمصالحة ينبغي أن لا يذهب ابعد من حدود فعالية الأطراف او القوى التي تعلن التخلي عن العمل المسلح، وان يرتبط مثل هذا الإعلان بتقييم موضوعي منزه عن الأغراض الدعائية والمحكومة بالمزايدات السياسية والقفز على الوقائع الملموسة والمعروفة ولو على نطاق محدود.

إن الانحياز إلى العملية السياسية وهجر السلاح كأداة للصراع مع الخصوم "الوطنيين"، لا يتحدد بالإعلان وإيقاف العمل المسلح، بل يشترط حتماً، إدانة السياسة التي قادت إلى هذا الخيار بالنسبة لمن استخدموا عملياتهم ضد المواطنين وفي مناطق سكناهم او عباداتهم او ضد البنية التحتية. ويقتضي من الآخرين ممن ادعوا " المقاومة ضد الاحتلال " ان يكشفوا عن نواياهم السياسية علناً وبوضوح إلى جانب العملية الديمقراطية والتمسك بمبادئها، وإدانة النظام السابق وجرائمه والتأكيد على الانحياز لبناء الدولة الديمقراطية الاتحادية، وان لا يعتبروا الانضمام إلى العمل السياسي، ميداناً لمواصلة العمل لتقويض النظام الديمقراطي والترويج لأيديولوجية البعث ونظامه الفاشي، وتزكية جرائمه تحت اي دعاوى كانت.

إن التعامل مع الإرهاب والإرهابيين، كـ "حالات فردية" منعزلة، لن يؤدي إلا إلى إضافة أفراد قد لا يمتلكون غير المسميات التي كانوا يصدرون بها بياناتهم، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن "تتزاوج" بقاياها وتتكاثر ما دام المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي يسمح بذلك، ما دامت البلاد والعملية السياسية تغرق يوماً بعد آخر في مستنقع الفساد والمحاصصة الطائفية. ومن المستحيل تحقيق أي قدر من النجاح في محاصرة الإرهاب والمنظمات الإرهابية، قبل تضييق الخناق على الفاسدين وتقديم الأمثلة الصارخة منهم على الأقل إلى المساءلة العلنية وإدانتهم أمام القضاء، وهذا متعذرٌ مع استمرار الطائفية كنهج لإدارة الدولة والمحاصصة كصيغة لتقاسم مغانمها، ودافع للتواطؤ في التغطية عليها.

ويتوهم من يعتقد بان البحث عن الملثمين أو قادة المنظمات الإرهابية في عواصم الجوار والأبعد منها ايضاً، نهج يقود في النهاية إلى إعادة السلم الأهلي والاستقرار إلى ربوع البلاد. لان الخلل في الحياة السياسية والتداعيات التي تتمخض عن الصراعات على السلطة والتسويات غير المبدئية على تحسين المواقع "الذاتية" الخاصة بـ"الفرد الطامح" او "الحزب" او "الكتلة" على حساب المصالح الوطنية العليا سيفرز على الدوام "مغامرين وفلول معادية وطامحة إلى المال والسلطة" تلوّح بالسلاح من خارج الحدود او من داخلها، وتستعرض قدراتها بعمليات اغتيال جبانة او تفجيرات محدودة بتوظيف بقايا أجهزة أمن ومخابرات النظام السابق واللصوص والمجرمين الذين حررهم قبل السقوط من السجون والمعتقلات او الحواسم الذين تدربوا على القتل والسلب والاختطاف للقيام بالعمليات المذكورة.

إن اللثام كأداة، ينطوي في الغالب على الخديعة والغدر، ولا يصلح للإعلان عن النوايا السليمة. والملثم لا يعبر عن طوّية ايجابية الا إذا تعامل بالمكشوف حين يتعلق الأمر بالقضية الوطنية، ويضع أوراقه على الطاولة، وكلا الطرفين، الملثم والوسيط ينقصهما الجرأة على التعامل بشفافية ووضوح مع المعني المباشر بـ"لعبتهما" الشعب الملتاع بالمناورات السياسية للمتسابقين على كراسي السلطة

(9) الدولة المستباحة في ولاية النجيفي..

اقدر في رد السيد أثيل النجيفي محافظ الموصل على افتتاحية يوم الخميس الماضي، والمنشور في هذا العدد من الجريدة، التزامه لغة سياسية، لم تتكرس بعد في لغة التخاطب بين السياسيين في العهد الجمهوري الجديد، وحرصه على أن يعرض نفسه كمسؤول ديمقراطي لا يجد نفسه إلا بين المواطنين وفي تظاهراتهم. ومثل هذا التخاطب بين السياسيين أنفسهم، ومع الصحافة ووسائل الإعلام، وبرغم كل الإختلافات والتباينات، هو تأكيد لنزوع ورغبة في تعميق التفاعل الديمقراطي والاحتكام الى لغة المنطق والحوار، بدلاً عن لغة السلاح والتصفيات الجسدية والانقلابات العسكرية ومصادرة الرأي وتغييب المخالف وتهميش دوره.

ليس لي إلا أن ابدي الاحترام لرغبة السيد أثيل في أن يكون الى صف المتظاهرين ويدعم طلباتهم، ويشاطرهم هواجسهم وشكوكهم حول ما يجري في البلاد من سعي متعثر لبناء دولة ديمقراطية يسودها القانون والعدالة الاجتماعية والمساواة، وتنتفي فيها كل أشكال وصيغ التمييز، وفي المقدمة منها التمييز الطائفي والمذهبي والقومي. ولكن من حقي عليه أن لا يتجاوز في رده، هواجسي وشكوكي حول نشاطه السياسي والخيارات التي يشدد عليها ويشجع أهالينا في الموصل الحدباء على العمل باتجاهها. فليس من شيَمي ومبادئ " الاشتراكية " و" الإنسانية " كما يغيب عن ذهن السيد النجيفي أن أعيّره او انتقص من شانه، لمشاركته في مظاهرات أهل الموصل، كما لست ممن يعتبر تبني مطالب المواطنين أينما كانوا خللا وعيباً على " الزعيم "، مسؤولا كان في الدولة أم مناضلاً في صفوف المعارضة الحقيقية او المفترضة.

لقد كان السيد النجيفي في رده يعيدنا إلى مثال (ولا تقربوا الصلاة..)، فقد تمسك بجانب من كلامنا، ونسي أن يفسر سبب قبوله بالمشاركة في التظاهر تحت علم البعث "علم صدام حسين " الذي اقترف كل الموبقات والجرائم الفاشية باسمه وتحت لوائه، وحمل مرسوم اعتماده ثلاثيته المتهرئة " وحدة حرية اشتراكية". وهو يعرف أن رفع هذا العلم بعد أن تم اختيار علم مؤقت جريمة يقاضي عليها القانون، وتزداد عقوبته بالنسبة لمسؤول رفيع مثل السيد النجيفي، الذي يظهر بتصرفه استهانة بما بما توافرت عليه الكتل البرلمانية واقره البرلمان الذي كان شقيقه السيد أسامة عضواً فيه أثناء إقراره، وهو رئيس له الآن. وإذا اعتبرنا أن رفع العلم في التظاهرة لا يعبر عن وجهة نظره، فأين إذن دالته على المتظاهرين ودوره فيهم أو انسجامه مع توجهاتهم التي دافع عنها وتبناها؟

وإذا ما تجاوزنا مسالة العلم، وهي ليست شكلية في كل الأحوال، وقد جرى التنبيه عليها مرات كثيرة منذ تبني العلم المؤقت، ولم يعد يستخدمها سوى أزلام البعث وبقايا النظام الاستبدادي لتمييز هويتهم السياسية والدعوة لمواجهة النظام الجديد، فما الذي يقوله النجيفي بشأن تبنيه لإطلاق سراح جميع المعتقلين دون تمييز بين بريئ وقاتل ومُفخخ، قاعدياً كان أم من بقايا البعث، وبين من هم ضحايا الصراع الطائفي المقيت والشبهة على الهوية "الأقرباء".؟ ألا تُفسّرُ دعوته مع المتظاهرين دون هذا التمييز الى إعادة ضخ القتلة والمجرمين الى شوارع وميادين سائر أنحاء البلاد من أجل موجة إجرام جديدة؟ ثم هل هو يقصد بدعوته إطلاق سراح جميع المعتقلين بمن فيهم سجناء " جيش المهدي " والميليشيات الأخرى، أم يطالب برفع الحيف عن جماعة موصوفة بعينها.؟ ويظل السؤال الملح حول دعاوى السيد النجيفي عن موقفه من الاحتلال و" نضاله " لإخراج " المحتلين واستعداده للقدوم الى بغداد لتحريرها من الجور والاختلال في الحكم. وهنا استثمر رحابة الصدر النسبية التي يعبر عنها رد السيد النجيفي، وأود أن أصارحه، وان تكن الصراحة في هذا الموضع جارحة بعض الشيء، لنحتمل الصراحة إذاً ما دمنا ديمقراطيين:

أيها السيد أثيل أنت تعرف مثلما اعرف أنا، ومثلما يعرف السيد أسامة وقادة الكتلة التي تضمك، أن الاحتلال لم يكن منذ هيمنته على البلاد عدواً لك ولما تمثل، ولم يقف في طريق تحقيق تطلعاتك ومن معك من المحسوبين على البعث، سواء " ظلما " أم حقيقة، كما انك بما كنت تعتمده من " مقاومة " تضم أشباه الرجال من بقايا النظام السابق ومن الشبكات المدعومة من الخارج لقتل العراقيين وترويعهم باسم تلك " المقاومة "، لم تكونوا في أساس تحرير العراق تدريجياً من نفوذ المحتلين والعمل على إنهاء وجودهم مع استكمال متطلبات ذلك حين يأزف الموعد المرتقب.أنت تعرف والجميع يعرف كذلك أن الذي سهل الوصول إلى لحظة خروج الاحتلال والاستغناء عن قواته هم اولئك الذين كانوا ضحايا لـ" مقاومتكم"، من العراقيين الذين احتملوا القذائف والمفخخات والرصاص والنيران ومضوا في بناء دولتهم، وبما يمكنهم من اخراج المحتل..الاتفاقية التي تخرج الاحتلال لم تفرضها المقاومة..لقد عمل عليها ووقعها وفرض كثير من بنودها هم هؤلاء الذين اختاروا بناء دولتهم وليس الاجهاز على ما تبقى منها وترويع الناس الذي كان شأن مقاومتكم..وحين نأتي على هذه (المقاومة) الغريبة العجيبة وكيف جرى (تصنيع) معظمها، وكيف جرى (اختراع) طبقة سياسية من بين دخانها..فبإمكانك أن تسأل (وأنا افترض هنا انك لا تعرف بذلك!!) عن حقيقة الدعم الذي كانت تقدمه السفارة الأميركية مباشرة او بالواسطة لتأمين دوركم في الحكومة وحماية مصالحكم في الدولة المستباحة. أرجو أن نكف عن الضحك على الذقون، وما هو مخفي اليوم من الممكن أن يكشفه الأمريكان غدا..يجب أن تتوقف عن أية بطولات " لمقاومتك " و" بسالة " أتباعك في التصدي للمحتلين، فانا شاهد على هذه البطولات في جولاتها النهارية في متاهات السفارة الأميركية وفي الزوايا المؤمّنة وخارج الحدود، إلا اذا كنت تقصد ب " المقاومة " ضد العدو الرئيسي " الفرس المجوس " وليس المحتل الأميركي، وأنا أتفهم دوافع هذه المقاومة ومصادر الإيحاء بها واستمرارها.

لقد أمكن التضييق من مساحة فعل المحتلين، العمل الدؤوب المثابر المتعثر بمفخخات " المقاومة الموبوءة المصدّرة من وراء الحدود والمبيّتة في مناطق قد تكون على علم بها او لا تكون، لملايين العراقيين الذين تحملوا أعباء ثقيلة من اللا استقرار واللا أمن وشظف العيش وانعدام الخدمات، لتُعاد بناء الدولة المستباحة وان دون رضاهم عنها وعن أدائها. هم هؤلاء الأبطال المجهولون من " حرر ويحرر العراق " ويستعيد سيادته لا أنتم الذين

لم توفروا وسيلة للإبقاء على العراق خربة تنتظر غربان صدام للعودة الى نهش ضميرنا.

إما الدستور الذي تسعى الى تغييره، فانا أشاطرك الرأي في انه بحاجة ماسة الى تغيير، ولكن التغيير الذي أتطلع إليه وأدعو لتبنيه يتناقض مع ما تريده أنت ومن تعبر عن كوامن نفوسهم. فانا أدعو الى تعديله لكي يصبح حامل أماني العراقيين بإقامة دولة مدنية ديمقراطية تعددية تحمي التنوع في إطار الوحدة الاختيارية، وتزيح الى ذاكرة التاريخ كل أشكال الطائفية المقيتة والمحاصصة المبنية عليها والشوفينية وضيق الأفق القوم، وتصفي جذور الاستبداد وكل مخلفات تبعيث العراق الذي لوثته طوال عقود أدران البعث الصدامي.

أخيرا عليك أيها السيد النجيفي أن تقرأ مقالاتي لتتعرف على مواقفي منذ سقوط النظام وليس من وحي هذه الأيام حول قانون اجتثاث البعث وعن مفهوم المصالحة الوطنية وحول الطائفية المنبوذة، وستعرف اذا قرأت إنني من دعاة اجتثاث الاستبداد أين كان مصدره أو مظهره ومن حاملي هم المصالحة التي ضيّعها على شعبنا بول بريمر وملوك وأمراء الطوائف، لكنني في كلتا الحالتين كنت اقصد بهما القاعدة العريضة الواسعة التي احتُسبت ظلماً وعدواناً قاعدة النظام الشمولي الاستبدادي البعثي، وهم لم يكونوا كذلك، وانتم ساهمتم بدفع بعضهم الى هذا الموقع الذي كان غريبا عنهم. ولن أتشرف بان اعني بالدعوة للمصالحة أزلام البعث وصدام ممن يواصلون بلا حياء جرائمه وفكره الإجرامي، او يدافعون عن " عروس ثوراته وزانيتهم " الأخرى..

ولن أتحدث عن تشويهك لموقفي من التظاهر السلمي المحتج على أخطاء العملية السياسية، فقد نظمنا التظاهرات قبل أن ينبهكم العرب المنتفضون على قيمة التظاهر والاحتجاج السلمي بدل السلاح والانقلابات..وعودة سريعة الى العامين الماضيين ستعرف كم من التظاهرات نظمتها المدى.. ولكنها على كل حال ليست على غرار تظاهرات العلم بالنجوم الثلاثة.

حـــق الـــرد:

ثلاثيــة الفســاد وإرهــاب الفكـر والطائفيــة، أقـلام اليـوم نموذجـاً

عملا بحرية الرأي وإيمانا بحق الرد ننشر نص الرد الذي جاءنا من السيد أثيل النجيفي، محافظ الموصل، تعقيبا على مقال رئيس التحرير المعنون (مظاهر التبعيث.. النجيفي نموذجا) المنشورة الخميس الماضي الموافق ٢٨/ ٤

حزنت وأنا اقرأ ما كتبته جريدة المدى بقلم رئيس تحريرها فخري كريم مقالته الموسومة الدولة المنسية وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية، مظاهر التبعيث، النجيفي نموذجا بعددها ٢١١٤ في ٢٨ ٤٢٠١١ وقرأت المقال أكثر من مرة تشكيكا في ناظري أيمكن لنخبة من مثقفي الجيل السابق أن يكبو قلمهم ويكتبوا بعيدا عن ثقافتهم ومبادئهم؟ أيمكن للاشتراكي أن يسخر من التحام المسؤول بجماهيره؟ أم يمكن للمثقف المفكر أن يكتب عما لم يره ولم يسمعه؟ أم أننا نعيش في زمن النكوص عن القيم والمبادئ وقلب الحقائق بغية الترويج لوضع لا يجادل منصف بفشله وحاجته للتغيير؟ أم أن السيد كريم مازال يكابر حتى وهو يرى رفاق دربه القدامى يهتفون بضرورة التغيير.

لا تهمني افتتاحية المقال التي تجاوزت ثلاثة أرباعه في هجوم على البعثيين وأدائهم فللبعثيين أصواتهم وأقلامهم ولست منهم أو مخولا لأتحدث نيابة عنهم ولم أر في المقال المذكور ثمة إشارة ولو بسيطة الى سبب حشر اسمي في ثلاثية صاحب المقال من الفساد أو الإرهاب أو الطائفية ما عدا عنوان المقال وكأنه قد كتب لمن يقرؤون العناوين دون المتون وما أكثرهم اليوم.

ولكن ما يهمني كيف سنبني هذا البلد بعد ثماني سنوات من صراعات قتلت مئات الآلاف وهجرت الملايين وأوغلت في ظلم من بقي. ففي الوقت الذي تتصاعد فيه أصوات النخب السياسية الحاكمة لطي صفحة الاجتثاث وتعديل مسار المصالحة الوطنية والقضاء على الفساد المستشري في جسد الدولة العراقية وتعديل الدستور بما يتجاوز معضلات الماضي القريب. يتصاعد صوت كاتب المقال مطالبا بمزيد من الإرهاب الفكري والتهديد بالعودة الى القبضة الحديدية للدولة وقمع الأصوات المعارضة وتقويل أهالي الموصل ومتظاهريها ومسؤوليها ما لم يقولوه فيما يمس منظومة الدولة وقوانينها وهم المعروفون بالأكثر التزاما ونظاما.

وقد نسأل أين ستكون المصالحة الوطنية مع الدعوة إلى اجتثاث جديد وبمفهوم أكثر صرامة بعد ثماني سنوات من الكيل بمكيالين حصل فيها الموالي على كل الحب والتقدير وغض النظر عن الجرائم التي ارتكبها بما في ذلك قتل الأبرياء عمدا ويعطى أعلى المناصب فيما تتبعوا المعارضين بالشبهة وأقصوا كفاءاتهم المهنية والفنية وقطعوا أرزاقهم وشردوا عوائلهم ولم يسلموا من الاعتقالات خارج نطاق القانون حتى أصبحت كلمة المعتقلين الأبرياء متداولة على كل الألسن في زمن الديمقراطية وحفظ الحريات.

وإذا كنتم تتحدثون عن مظاهر عسكرة الدولة فالإحصائيات الرسمية تشير الى أن أهالي محافظة نينوى هم الأقل حظا في هذه العسكرة والأبعد وضعا عن مسار الميليشيات التي تعملقت في كل مكان من حولنا.

نعم أيها الناشط الاشتراكي أنا واحد من أهالي الموصل المطالبين بإنهاء بقاء الاحتلال الأمريكي في العراق وفي أسرع وقت والداعين إلى إطلاق سراح الأبرياء من السجون وانا من أطلقت حملة لجمع تواقيع للمطالبة بخروج المحتل ولكنني حريص على بقاء منظومة الدولة العراقية وان كنت أسعى الى تغيير وضعها وتعديل دستورها وتجاوز أخطاء المرحلة الماضية وتعديل العلاقات السياسية بين الكتل الحاكمة وشعبها غير أني أدعو للتغيير من خلال المنظومة نفسها. ذلك لأننا حريصون على سلامة شعبنا ونحذر من العودة مرة ثانية ببلادنا الى حالة اللا دولة وزوال السلطان بعد ان عشنا مآسيها.

وقد يجد كاتب المقال غرابة فيما نفخر به من تواصل مع جماهيرنا وان نسير في وسطهم دون الحواجز والحمايات فما نحن سوى جزء منهم وندعو الى ما يدعون إليه طالما كانت هذه الدعوة ضمن القانون والدستور على الرغم من قناعتنا بالحاجة الى تعديل الدستور من خلاله وعلى وفق آلياته ولن ترهبنا تلك الاتهامات الباطلة التي حشرت السجون بأبريائنا ولم تكن لتثنينا عن البقاء قريبا من أبناء شعبنا. ومن المضحك ان يدعو كريم أهالي الموصل لمقاضاتي بسبب مطالبتي بإنهاء الاحتلال!

وأخيرا أقول لكاتب المقال سيشرفني دائما أن أكون جزءا من القوى الساعية لتغيير وضع العراق وإنهاء احتلاله وطي صفحة الطائفية والفساد فيه أما التهديد بمقاضاتي وإخراجي من السلطة فهي ارخص الأثمان وأحلاها على قلبي.

(10)

العملية السياسية المترهلة بالتواطؤ.. الخزاعي راوياً..

لا احد من القيادات الحاكمة كما يبدو واضحاً، يتعامل مع العملية السياسية بكل مساراتها ومستوياتها باعتبارها وسيلة لاستكمال بناء الدولة ومؤسساتها، وإرسائها على أسس الديمقراطية والمواطنة، أو ينطلق من افتراض أن كل طرف منها معنيٌ وطنياً ومن موقعه ودوره بالمساهمة في تأمين متطلبات إنجازها على أكمل وجه، متجاوزاً الاعتبارات الأنوية والفئوية،

وأي اعتبار آخر غير المصلحة الوطنية التي تتطلب تضافر الجُهود واختزال الزمن لتجاوز المرحلة الانتقالية الحالية المثقلة بالهموم التي ترهق المواطنين المهددين بالإرهاب والفساد، والمحاصرين بكل ما يرهق كواهلهم وينغصُ عيشهم ويحرمهم من ابسط الخدمات ومتطلبات الحياة الإنسانية الأولية.

وخلافاً للمتوقع، فان القوى المشاركة في العملية السياسية والشخصيات الممثلة لها في الدولة، تكشف في كل مرة، عن منتهى الاستخفاف واللا أبالية إزاء ما ينبغي عليها من مواقف وسياسات تخفف من الاختناقات التي تسببها الأزمة المحدقة بالبلاد وإبداء أي قدر من التفهم والتنازل للحيلولة دون استمرارها وتفاقمُها. ولا تشكل ردود الأفعال التي تصدر بين فترة وأخرى عن هذه الشخصية المحورية في الحكومة أو العملية السياسية أو تلك مفاجأة لأحد، لان الكل يتوقع أن المحك الذي تنطلق منه ردود أفعاله يدور حول محور واحد: المصالح الشخصية أو تلك الحزبية، وبعد ذلك الطوفان!

لقد اتضح لكل ذي بصيرة أن الزعامات المهيمنة على مقدرات البلاد، ليس في وارد اهتمامها ما يترتب على مواقفها وردود أفعالها واصطفافاتها من نتائج سلبية على الأوضاع العامة ومصالح المواطنين و"قواعدها الشعبية" قدر ما تحرص وتستميت من أجل تحقيق أجندتها الشخصية والحزبية وحماية امتيازاتها وتعزيز مواقعها في السلطة. ولا يتوانى العديد من المتصدين للشأن العام أو المنتظرين في "الدَور" الموصل للحكومة، عن التهديد الضمني أو المباشر بان "رفض مطالبهم" بتولي مراكز في الدولة أو إبداء تنازلات لصالحهم كـ"زعيم" أو "كتلة" "سيعرض العملية السياسية إلى النَّصدع" وسَيُعرّض امن البلاد واستقراره إلى خطر الانهيار وعودة الإرهاب. ولا داعي لإيراد أمثلة كثيرة على هذا النزوع المثير في الحياة السياسية، فهي معروفة للقاصي والداني ووقائعها تتواتر في كل منعطف سياسي، بل كل يوم تقريباً، وهي لا تقتصر على مجال دون آخر، أو تستهدفُ قضية بعينها، مثل التزاحم والصراع على مغانم ومكارم تقاسم المواقع الحكومية والدرجات الخاصة في الدولة، وإنما تتعداها إلى ما هو ابعد واخطر من ذلك بكثير، إلى اجتهادات القضاء وأحكامه وتفسيراته للدستور والقوانين.

وآخر صيحة في وادي السياسة الممتلئ بالكواسر والهوام، جاءت على لسان السيد خضير الخزاعي أمين عام حزب الدعوة – العراق، الذي يضم في صفوفه عددا من الكوادر القيادية في المحافظات، ومنهم رئيس مجلس محافظة بغداد الذي ذاع صيت مآثره لأهالي بغداد بحيث لم تعد هناك ضرورة لإيراد سيرته السياسية كلها، فـ"صاحب فخامة رئيس بغداد" كما يحلو له أن ينادى به تكفي للدلالة. إن صيحة الخزاعي هذه فهو استهدف بتهديده الصريح "كتلته – التحالف الوطني" وانذرها بان الاستمرار في رفض ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية سيترتب عليه "انهيار التحالف الوطني"! وطرح بدائل أخرى لهذا المنصب لاسترضائه، وزارات ودرجات خاصة كتعويض عن استحقاقه الانتخابي.

ويبدو من هذا التهديد و"سلة التعويضات" المطلوبة على حساب تضخم الميزانية وأكل الموارد التي يمكن تخصيصها لجانب قد يخفف من محنة المواطنين، إن حملة الأسهم "الانتخابية الطائفية" لا يبالون من قريب أو بعيد، بالبحث عن السبل الكفيلة بتجاوز الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تهدد "ناخبيهم" وتضيّق الخناق على أوضاعهم الحياتية الأمنية و المعيشية، بل يبدو أن هذا هو آخر هم لهم، وتتراجع في هذه المساحة المرتبطة بأحوال الناس وقضاياهم "ولاءاتهم للطائفة" أو مزاعمهم بمثل هذا الولاء لجهة أنويتهم الشخصية والعائلية والحزبية. وفي سجلات الحكومة ووزاراتها وقائع بأسماء الأقارب والمتحزبين من مزوري الشهادات وشبه الأميين ما يشيب له رأس الصبي، وفي ملفات النزاهة المغيّبة وثائق عن تبديد للأموال وتلاعبات في ميزانيات المشاريع ما يكفي لفتح سجون خاصة لإيواء لصوص المال العام والعابثين بمصالح الدولة.

إن إحدى المساخر المرتبطة بـ"المحاصصة الطائفية" أو اشتقاقها الآخر المهذب "التوافق" أو المشاركة الوطنية التي تستغرق الجانب الهام من حوارات المتحاصصين يتركز حول تحقيق "التوازن الطائفي"، وهذه الدعامة الصلدة للمحاصصة والمصالحة الوطنية، لمن لا يدري، تعني في علم السياسة التي نحت مفهومها قادة البلاد من أمراء الطوائف وسدنتها "حصة" كل حزب أو كتلة في الدولة بكل مرافقها. وهي حصة لا تشمل بنات وأبناء الطائفة المنكوبين بمن سطوا على حقوقهم، إذ لا يكفي أن تكون سنياً أو شيعياً لكي تحقق التوازن بوجودك في الجيش أو مؤسسات الدولة، بل لا بد أن تكون مقبولاً ومرضياً عنك من قادة الكتلة التي تدعي تمثيلها لطائفتك. أي أن التوازن يتحقق بمن يجري ترشيحهم من الكتل والأحزاب الطائفية لأي موقع في الدولة وخلاف ذلك باطل.!

وعودة إلى السيد الخزاعي ووعيده بانهيار "التحالف الوطني" إذا لم يلتزم جميع مكونات التحالف بفرضه على الآخرين والالتزام بالتصويت له في مجلس النواب وإجبار المجلس "باعتماد التصويت على سلة النواب" مفترضاً أن الترشيحات السابقة التي طرحت عليه قائمة بالرغم مما جرى من تطور تمثل في توجيه الاتهام لأحدهم بانتحال صفة، وقد تم طلب استدعائه للتحقيق، ومن المنتظر أن تسير الدعوى في وجهتها القضائية حتى يصدر الحكم بصددها، ويفهم من هذا أن مجلس النواب غير قادر على التصويت عليه حتى تنتهي المرافعة القضائية ويبت بشأنه. كما أن الخزاعي نفسه ينتظر المساءلة في البرلمان عن المزاعم المرفوعة عنه حول مشاريع الأبنية المدرسية التي وعد بإنجازها خلال ستة أشهر وهي لا تزال رغم وعده، مجرد أطلال حديدية. بالإضافة إلى شكاوى يجري تحضيرها من قبل منظمات مجتمع مدني وتدريسيين وطلبة، عن المظاهر السلبية التي عاشتها وزارة التربية في عهده.

ونموذج مداخلة السيد الخزاعي في إطار كتلته يشكل ابلغ برهان على أكذوبة "التوازن" الطائفي التي استهلكت لكثرة ترديدها، والكيفية التي تطبق فيه. فالسيد خضير الخزاعي شيعيٌ مؤمن، يؤدي الفروض الإيمانية دون تقصير ولا يتخلف عنها أينما كان، ويتذكر العاملون في التربية انه لم يكن يتأخر عن أوقات فرائضها حتى إذا اهتزت الوزارة من كل أركانها، وهو بعد ذلك زعيم لحزب الدعوة، والفرق بين "دعوته" ودعوة السيد رئيس الوزراء نوري المالكي تكمن في وصف كل من الدعوتين... الدعوة العراق والدعوة داخل، ومع ذلك فان التوازن يختل لغير صالح "الشيعة" إذا لم يصبح الخزاعي نائباً للرئيس، بل هو يخالف بإصراره مرجعية النجف التي اعتبرت ترشيح أكثر من نائب للرئيس فائضا عن الحاجة وتبديدا لأموال الشعب. ولا اعتقد أن مرجعية ولاية الفقيه في قم، أو أية مرجعية أخرى، تقبل بمخالفة موقف كهذا يصطدم بوجهة نظر لا ترى فيه ما يشكل ضرورة لتمشية أمور الدولة المستباحة حتى بدونه.

إن إصرار دولة القانون على ترشيح نائب ثالث لرئيس الجمهورية ممثلا بالخزاعي، يجسد موقفاً دفيناً لا يلتقي ودعاواها حول بناء دولة مواطنين، وإنما تشبثها بتحويل الدولة إلى مستودع للمستور من أمانيها وتطلعاتها التي تثير الريبة وَالشكوك حول جدية وفاعلية برنامجها.

قد لا يشكل تحذير السيد الخزاعي خطراً على العملية السياسية، لان ما يهدد به يراه كثرة من المواطنين باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح، لانهيار التحالفات الطائفية المفتعلة، ربما تفتح الطريق أمام اصطفافات وطنية، خارج خيمات ملوك وأمراء الطوائف وتقود إلى تجاوز الأزمة الراهنة المبنية خلافاً لكل ما يقال على هوس السلطة والصراع على اغتصابها بتسويات الترضية وتواطؤات تقاسم الغنائم السهلة.

السيد خضير الخزاعي أرجو الاكتفاء برئيس وزراء لحزب الدعوة دون التضحية بالعراق

تضامنوا مع حملة المدى .. الحريات أولاً

حرية الاعلام هي اللبنة الاولى لانشاء مجتمع متحرر من القيود مجتمع ديموقراطي يتعامل مع الجميع على حفظ حرياتهم وحقوق الانسان ومصداقية الشفافية سلمي يبنى على احترام الاراء المتعددة بالصورة الصريحة والواقعية لا كالتي يعيشها البعض من تهميش او اقصاء

عادل حسيب

أود أن أشارك في حملة الحريات أولا.
إن حرية التعبير قوة للمجتمع وليس ضعف ولكن مما يؤسف له أنها لاتروق للكثير من ساسة العراق الجديد. الأفكار الصحيحة والأبداعية لابد وأن تنتصر في آخر المطاف. شكرا لكم

عماد العمري

لا شيء أجمل من الحرية وحين تكبد هذه الحرية فمعناها نهاية المطاف والسقوط لامحال وهذا مالا نتمناه فنرجو منكم ياساساتنا ان تحترموا المثقفين وان تكونوا حريتهم مثل الطير تطير في فضاء لانهاية له

مع محبتي
فوزي هاني

بغداد ليست بغداد بدون ابو حنيفة والحلاج وابو تؤاس بغداد ليست بغداد بدون قبب الكاظم وكنائس شارع النضال وعيون المها بين الرصافة والكرخ ... بغداد بهذا التنوع ازدهرت واحتضنت الجميع ... بغداد قلبها كبير وتستطيع ضم كل هذه الباقات من الورد

هندي الهيتي

لا لكبت الحريات بحجة الغيرة على التقاليد والقيم فهذه عبارات مطاطة يمكن تفسيرها حسب قناعات مختلفة في مجتمع متعدد الطوائف والتوجهات ... جمال بغداد في هذا التنوع فلا تقتلوه

د. مؤيد جمعة ال نصرالله

لن نقبل بان تسيطر على عقولنا مافيات الظلام والجهل ولنقبل بان تسرق حريتنا باسم ديمقراطية الانتخابات والمنافع الحزبية فقط .. نريد الحرية والديمقراطية والمساوات وحرية الفكر و التعبير وسيادة النظام المتحضر

انمار موسى العبيدي

يشرفني الإنضمام الى هذه الحملة لصون الحريات التي اعطينا من أغلى ما لدينا من أجلها و خاصة لأنها تدشن من قبل جريدة المدى الموقرة. ولأن الحريات اذا مست تتعذر، ان لم تستحيل، اعادتها

هادي محمد أحمد

تكبيل الحريات هي سياسة يتم اتباعها من قبل بعض الاشخاص الذين يريدون ان يراهنوا على موت الثقافة في العراق لكن يبقى المثقف العراقي هو المنبر الحر من خلال اصراره على التغيير في بناء عراقي ديمقراطي حر خالي من الاحقاد من الانداد واضداد

ظفر ألمندوب

بعد القضاء على المحسوبيه والمنسوبيه والطائفيه والحزبيه واهدار المال العام والرشاوي وبعد القضاء على البطاله وتوفير الخدمات لكل مواطني العاصمه قررت حكومتنا المحليه الاخذ بيدنا الى طريق الهدايه والحمد لله

مشتاق باسم

من أجل إسقاط خفافيش الظلام وروزخونية تورا بورا طالبان .وأن نعيش حياتنا بلا عسف ولا جلادين ولا شرطة على الفكر والعقول ،بعد أن فقدنا أغلب سنين عمرنا ذلاً وقمعاً وتشريداً ... من أجل أن نشعر بإنسانيتنا وبمواطنتنا في وطننا

محسن صياح غزال

تحية وشكر لكل من فسح المجال لحرية التعبير والراي في العراق ..
حب واعتزاز لكل من لم يضيق الخناق علينا في العراق ..
احترامي الخالص لكل من تركني أفعل ما اشاء طالما ما أوقعت ضررا بالاخرين

علي رياض

لا عودة الي الوراء الى استبداد الضلاميين والابعثيين بنتطار عراق ديمقراطي حر للجميع عربا وكردا والمسلمين والمسييحين. من يعقل ونحن في سنة ٢٠١١ و المحاكم العراق تحاكم رموز النظام السابق، ولاكن يوجد حكام يغلقون قسم الموسقا و يخافون من ضحكة النادي

محمدامين الهوراماني

مع حرية الكلمة والقول واتمنى ان تكون يصار الى ساحة التحرير موقعا لحرية الكلمة يعبر فيه الانسان مايشاء كما هو الحال بساحة الطرف الاغر بلندن .. الكلمة وحرية اطلاقها دون قيود

فاضل شناشيل

لا اعتقد ان الدعوات "الرجعية" تستطيع ان تستمر و تنجح في المجتمع العراقي. قد تظهر لفترة لكنها ستفشل. فالحريات والعلمانية هي في جينات الانسان العراقي

كميت الشمري

العدد (2120) السنة الثامنة - الاربعاء (4) أيار 2011

أيها الجبابرة الطغاة... أين المفر؟

صادق إطيمش

لم يكد يسقط واحد من المتحكمين برقاب شعوبهم لعقود من الزمن حتى يتبعه ساقط آخر من الجبابرة الذين حسبوا دوام الدنيا لهم بكل ما أوجدوه فيها لأنفسهم ولبطاناتهم من ملذات وحصانات تمتعوا بها على حساب الشعوب المظلومة المقهورة على أمرها. هذا ما يجري على الساحة العربية اليوم التي بدأت بعض شعوبها، وهذا اول الغيث، بتحطيم كل المعوقات عن النهوض وتهديم كل اركان الخوف والرعب التي اسست لها الأنظمة المتهرئة التي لم تستطع الوقوف امام التيار الشعبي الهائج إلا بتلك الأساليب البدائية الرجعية المتخلفة التي تبنت فيها كل وسائل الجريمة ضد شعوبها وانتهجت في سبيل تحقيق جرائمها هذه احط الأفكار دناءة واكثرها تخلفاً متسترة بالدين تارة وبالقومية والعشائرية والمناطقية تارة اخرى.

لقد دأبت الشعوب المضطهَدَة على جعل مناسبات النضال الوطني والأممي منافذ لها تمرر من خلالها مشاريعها النضالية التي تعكس مطالب الجماهير الشعبية الآنية منها والمستقبلية، فقدمت بذلك المزيد والمزيد من الضحايا، وسجلت أروع ملاحم النضال الوطني والتلاحم الأممي على سوح النضال التي شهدت وما زالت تشهد مثل هذه الهبّات الشعبية والثورات الجماهيرية التي تلاحق هؤلاء الساقطين اينما فرّوا، إذ لا مفر من قبضات الشعوب.

وقد سجل الأول من أيار في كل عام مناسبة تقف في مقدمة هذه المناسبات التي أرادت شعوب الأرض المضطهَدَة ان تعبر بها عما يفور في داخلها من حقد مشروع على مصاصي دمائها وسالبي قوتها وناهبي خيراتها من زمر الحكام التي لم تترك وسيلة دنيئة إلا وسلكتها في سبيل تحقيق اهدافها الشريرة في إستمرارية إستغلال الجماهير الشعبية الكادحة والطبقات الفقيرة في المجتمع. فبرزت على الساحة العربية والإسلامية حكومات متهرئة جعلت من تآلفاتها تارة مع الإقطاع وملاكي الأرض الكبار عوناً لها على ديمومة جشعها واستمرارية نهبها واستغلالها لخيرات مَن تسلطت عليهم. أو من القوى العسكرية تارة أخرى، التي توغلت فيها كجزء من البرجوازية الناهضة في هذه المجتمعات بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص. أو من إكتساب شرعية إستغلالها وجشعها من قوى دينية مَهدت لها هذا الطريق الذي فسح المجال امام هذه القوى الدينية ايضاً لإكتساب الدعم السياسي بشرعية إستغباء الجماهير بطروحاتها المتخلفة التي كانت عوناً لقوى الإستغلال السياسي والإقتصادي المجرمة بحق شعوبها.

للأول من أيار هذا العام نكهة جديدة لم تتذوقها المنطقة العربية وشعوبها من قبل. نكهة ممزوجة بعبق الثورة ونفس الإنتفاضة وعزم الشباب الذين أضافوا إلى أيار كل عام يناير جديد وشباط جديد بحيث ظل هذا التجديد يستمر في كل شهر يتناوب على ترديد الصدى الذي لم يعد يمسكه حاجز او يوقفه جدار. صدى الثورة التي تستقبل الأول من أيار في هذا العام ليتكاتف شبابها مع طبقته العاملة التي ظلت وفية لنضالها الذي سجل أروع ملاحم البطولة العمالية في الدفاع عن الحقوق المسلوبة والتصدي لمظالم الظالمين والوقوف بوجه المستغلين والمحتكرين. الأول من أيار هذا العام سيلتحم مع ما سبقه وما سيلحقه من شهور الثورة الشعبية الجامحة على الساحة العربية التي عبرت عنها جُمَعُ الغضب والرحيل والصمود وكل ما تضمنه قاموس النضال ومفردات الثورة التي تغنت بها جموع الشباب التي سحقت باقدامها البؤر التي حفرها زراع الطائفية وتجار القومية الشوفينية ومخرقو سياسة الدجل الأجوف الذين تبوأوا مراكز القيادة في هذه الدولة او تلك فجعلوها إقطاعيات لهم ولعوائلهم وأقربائهم ثم أوصوا بها لمن يخلفهم من أبنائهم، وكأن النهب والسلب والإبتزاز والقمع الذي مارسوه لعقود من الزمن لم يكن يكفي لملأ أجوافهم النتنة ويلبي شهواتهم الحيوانية.

في هذا الأول من أيار الذي ستستقبله جموع الشباب الثائرة مع جموعه العمالية التي ظلت وفية له منذ ولادته في القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، في هذا اليوم سيؤكد المناضلون في سبيل الحرية والكرامة وللمرة تلو المرة بأن عهد الطغاة قد ولى إلى غير رجعة ولا مجال امام هؤلاء الجبابرة إلا الرحيل والفرار من غضبة الجماهير إن إستطاعوا لذلك سبيلاً. ولكن إلى أين...؟ ومَن الذي سينجو منهم من قبضة الشعب أجلاً حتى لو إستطاع الفرار بجلده وماله وذهبه. الشعوب سوف لا ولن تترك هذه الجرائيم تتحرك طليقة في الفضاء تنشر سمومها وتلفق دعاياتها وقد تصل بها الوقاحة، وهي أهل لها، بأن تبذل ما سرقته من أموال الشعوب لتهيئة سبل العودة إلى ما كانت عليه.

الأول من أيار لهذا العام وما إقترن به من نضال مرير وتجارب كفاح طويل سيوفر السند الضمين للثورات الشبابية التي لابد لها من ان تتفاعل مع ما أفرزه التاريخ وما حققته تجارب الشعوب طيلة سنين النضال الدامي ضد الظلم والقهر والإستغلال والوقوف بوجه مَن يريدون الصعود على اكتاف الجماهير الثائرة وليركبوا الثورة الشعبية التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل مستغلين الغليان الجماهيري لتحقيق مآربهم السوداء التي لا تختلف في أهدافها بالتحكم برقاب الناس عن تلك الأنظمة الدكتاتورية الساقطة. وإن كان هناك ما يجب الحذر منه بقوة فإن الإسلام السياسي وأحزابه الطائفية القمعية سيكون على رأس قائمة هؤلاء المستغلين لثورات الشعوب واللاهثين وراء السلطة السياسية التي لا يريدون من الوصول إليها سوى تأسيس ما يعتقدونه بأنه النظام الإلاهي الملتزم بالتعاليم الدينية، وما هو بالحقيقة والواقع سوى التأسيس للدكتاتورية الثيوقراطية التي لا تعترف بالديمقراطية، بل وتتنكر لها وتحاربها، إذ هي حسب تخريجاتهم الجوفاء ليست من الإسلام بشيء، فيتنكرون بذلك للإسلام الحق الذي يأمرهم بأن لا يكونوا وكلاء على الناس في امور دينهم والقرآن الكريم صريح بذلك حينما يرفض الإكراه في الدين وحينما يعطي الحرية كاملة لمن يشاء ان يؤمن ومن يشاء ان يكفر.

الأول من أيار لهذا العام سيشد من عزم الثوار على الساحة العربية ليواصلوا مسيرة الثورة مع شعوب العالم التي تبنت هذه الثورات منذ امد بعيد لتنتقل إلى الثورات العلمية والفنية والأدبية التي جعلت هذه الشعوب تتنافس على تبوأ مركز الأولوية فيها، في حين ظلت شعوبنا العربية والإسلامية تتخبط في دياجير ظلام القرون الأولى من عمر البشرية وظل مضللو هذه الأمة ينفثون سمومهم باسم الدين تارة وباسم القومية الشوفينية والعشائرية والمناطقية تارة اخرى هادفين بكل ذلك إلى ديمومة التخلف الفكري وانعدام التقدم العلمي كي يمرروا خزعبلاتهم واطروحاتهم الجوفاء التي ظلوا يعتاشون منها على حساب الشعوب المقهورة لقرون عديدة مضت.

الأول من أيار لهذا العام سيكون الصرخة المدوية في قصور الفساد والإضطهاد العربية الملكية منها والجمهورية والتي ستملأ أذان سكانها مصاصي دماء الشعوب بأن لا مفر لهم من قبضات شعوبهم العنيدة التي لا تلين والتي ستلاحقهم كما يلاحقهم الموت حتى وإن كانوا في قصور مُشيدة.

ثقافة الاحتجاج

كاظم الواسطي

مثلما للتعصب ثقافته التي تعتمد سلطة النص وأحادية الرأي في التعامل مع متغيرات الحياة والمجتمع، واعتبار ما يخالفهما خروجاً عن الحقيقة وصواب الفكرة التي تحتكر الانتماء إليها هذه الجماعة أو تلك المجموعة، فإن للاحتجاج الشعبي ثقافته التي تعتمد المتغيرات الاجتماعية، وطبيعة الواقع الذي يعيشه الشعب نقطة انطلاق لها في طرح مطالبها العامة التي هي الحاصل المشترك لتطلعات المواطنين في بناء وطن يصلح لأن يعيش فيه الجميع باختلاف هوياتهم وأفكارهم على مبادئ تضمن حقوقهم وحرياتهم دون تمايز أو تمييز، لتكون عليهم واجبات يسعون، بجدّية وإخلاص، الى تقديمها لوطن يشملهم برعايته، ويمكنهم من بناء حاضرهم ومستقبلهم على أسس العدالة والحرية.

إن أنظمة التعصب والاستبداد تبدأ حكمها بمصادرة هذه الحقوق والحريات، وتُرهق المواطن بواجبات وإملاءات قسرية ترغمه على الإخلال بها، وفقدان الرغبة في التفاعل معها، مما يؤثر سلباً على الأداء الوظيفي والاجتماعي وجعلهما أشكالا ظاهرية يزيدان في نخر الخدمة العامة، ويُبطآن من سير عملية البناء والتطوير. ولنا في دول المنطقة العربية والإسلامية مثال واضح على حالة التردي والتخلف التي وصلتها مجتمعات هذه الدول بسبب سياساتها المستبدة التي حولت المواطن إلى مجرّد رهينة تعيش وفق شروط فوقية لا تراعي أو تكترث بما ستؤول أليها حياتها في ظلال قسوتها. إضافة إلى أن القوى التي تبنت مشاريع الدفاع عن حقوق المواطن المحروم من أبسط الحقوق المادية والمعنوية الناشئة من شروط وجوده اللاإنسانية، تباطأت كثيرا في متابعة تسارع المتغيرات التي أنتجها واقع مختلف، يستدعي حضوراً فاعلاً ومؤثراً في التعاطي مع الحدث، والوقائع المستجدة. وهذا ما رسّخ في أذهان المواطنين نوعاً من الانتظار (الغودوي)، وحوّل قسماً كبيراً منهم إلى مجرّد فرسان لـ « طواحين هواء» يخبَرونها في أحلام اليقظة. ووسطَ هذا الركام الثلاثي الأبعاد – أنظمة مستبدة مصادرة لحقوق وحريات المواطنين، وشروط عيش لا إنسانية، ضعفت وعجزت القوى المدافعة عن توفير الشرط الإنساني الذي يستحقه المواطن كحق له في الوجود – تنمو عناصر الاحتجاج الشعبي وتتسّع دائرة تأثيرها ليكون لها ملمحها المميّز في تخطي العثرات السابق، معتمدة على إرادة جماعية في التغيير والإصلاح اللذين صارا هدفين يتطلبان الانتقال من مرحلة السعي إلى العمل الحقيقي على الأرض لمجابهة وتحدي من يريد للأمور أن تبقى على حالها، وهم كثر في واقعنا السياسي الملتبس، وغير المكترث. ومما شاهدناه وخبرناه في حركات الاحتجاج في العراق وفي البلدان العربية التي تجاوزت مرحلة الاحتجاج إلى الانتفاضة الشعبية وتغيير أنظمة الحكم في بعض هذه البلدان – تونس و مصر – واستمرار تحشيدها في بلدان أخرى برغم كل عمليات التصفية العسكرية التي تمارسها أنظمة الحكم المستبدة فيها – يُبيّن لنا بوضوح بأن فجراً جديدا يطلع على هذه المنطقة سيغيّر الكثير من المعادلات السياسية والاجتماعية، ويؤسس لثقافة أفقية تنشر الوعي على مساحة أوسع وأكثر عمقاً، وخصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار واقع الإعلام الجديد، وحركة التواصل الاجتماعي على الانترنيت، وسرعة انتقال « كاتلوك « الاحتجاج من مكان إلى آخر دون إمكانية احتجازه في حدود الأنظمة، مهما بلغت درجة المراقبة فيها. وسوف لن يكون لميراث خيبات الأمس، ولا لمخادعات البعض في الحاضر، أن يوقفا حركة الاحتجاج على درب اختارته لنفسها بدون وصاية من أحد، ولا إملاء تحاولُ بعض القوى فرضه بأسبقيات شبه ميتة. حركةٌ عليها أن تتمسك بقوة ثقافة الاحتجاج الشعبية النابذة لكل ثقافات التعصب والاستبداد، وأن تصهر رموزهما في شعاع فجرها الجديد.

تباشير فكر الاحتجاج في العراق - 4

بطاطو، والطبقة الوسطى العراقية

سعد محمد رحيم

لابد، في أثناء الحديث عن المجتمع العراقي، بطبقاته وحركاته السياسية، عدم إغفال المساهمات البحثية النظرية لحنا بطاطو (١٩٢٦ . ٢٠٠٠)، الذي يعد واحداً من أبرز دارسي طبيعة المجتمع العراقي المعاصر وتحولاته الاجتماعية والسياسية، إلى جانب المحاولات الجدية المهمة للدكتور علي الوردي بهذا الصدد. وبطاطو أميركي الجنسية متحدر من أصل فلسطيني مسيحي، ولد في القدس وهاجر إلى أميركا بعد نكبة ١٩٤٨. درس في جامعة هارفرد وحصل على شهادة الماجستير في مجال الدراسات الروسية، لكنه اختار حقلاً آخر عند دراسته للدكتوراه هو الشؤون المتعلقة بالعالمين العربي والإسلامي. وإذ سعى إلى جعل نطاق بحثه بلدان الشرق الأوسط بادئاً بالعراق، وجد أن المادة المتاحة له عن هذا البلد من الضخامة والثراء بحيث يمكن أن يقصّر ذلك النطاق على الحالة العراقية وحدها ففعل. وكان عنوان رسالته للدكتوراه التي تقدم بها هو: (الشيخ والفلاح في العراق (١٩١٧ . ١٩٥٨). وفي المدة المحصورة بين (١٩٦٢ . ١٩٨٢) عمل مدرساً في الجامعة الأميركية ببيروت، ومن ثم في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة حتى تقاعده في العام ١٩٩٤.

كانت زيارته الميدانية للعراق بين عامي ١٩٥٧ . ١٩٥٨ فجمع وثائق مهمة جداً عن الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية. فناهيك عن شهادة الدكتوراه التي حصل عليها في عام ١٩٦٠، فإنه بقي يجمع الوثائق والمعلومات ويعزز استنتاجاته ويطورها قبل أن ينشرها في عام ١٩٨٧ في كتاب من ثلاثة أجزاء. (الجزء الأول؛ الطبقات الاجتماعية القديمة في العراق. والجزء الثاني؛ الشيوعيون من بداية حركتهم وحتى الخمسينيات. أما الجزء الثالث فكان؛ الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار).

استند بطاطو إلى مناهج علم التاريخ وعلم الاجتماع، وكانت مرجعيته كل من كارل ماركس وماكس فيبر، لكنه في النهاية لم يرضخ للأحكام المسبقة لأنه اختار المنهج التجريبي (الأمبيريقي) في التعاطي مع الوثائق والمعلومات التي حصل عليها فضلاً عن المقابلات التي أتيحت له مع شخصيات عراقية بارزة ومؤثرة، والاستبيانات التي وزعها على عينات من الفئات الاجتماعية ليقيس ظواهر وقناعات المجتمع. ولذا صارت لديه مادة ضخمة كان عليه أن يقوم بخطوات علمية وهو يتعامل معها؛ وبحسب الدكتور فالح عبد الجبار؛ "أولها فرز وتصنيف هذه المادة. وثانيها إجلاء غموض العلائق فيما بين مكوناتها. وثالثها قراءة المعنى في هذه العلائق". وتوسل بطاطو في معرض تحليله لبنية المجتمع العراقي بمفهومي الطبقة (class) والمكانة (status) حيث تتحدد الطبقة من خلال الأساس الاقتصادي والملكية، فيما تتحدد المكانة بعوامل أخرى مثل التعليم والنسب والوجاهة والانحدار العرقي أو الديني. وغالباً ما تتداخل الطبقة والمكانة في المجتمعات الشرقية وتخترق أحداهما الأخرى. وقد ركز على التحليل البنيوي وعلى التغييرات الجارية في إطار البنية. وبرأيه لم يكن المجتمع العراقي مجتمع طوائف ومجتمع طبقات فقط وإنما الاثنين معاً في تداخلهما وتبادلهما التأثير. فما يتعلق بالطبقة يخترق ما يتعلق بالمكانة، وبالعكس.

ينقسم المجتمع عمودياً بين الجماعات الاثنية (العرقية) والدينية والطائفية، حيثما تكون الدولة/ الأمة غير موجودة، أو ضعيفة فيكون الولاء لتلك الجماعات المستند بحسب بطاطو إلى الدعم العاطفي القوي والحميمية الدافئة والأخلاقيات المعيارية، فيما يظل الولاء القومي (في إطار الدولة) مفتقراً لذلك الدعم وتلك الأخلاقيات ما لم تتكوّن الدولة على أسس سيادية حيث لا يمكن للأمة، على وفق ما يرى بطاطو، أن تقوم من غير السيادة السياسية، أو من غير أن يلازمها نظام سياسي حديث. فمع تكوّن الدولة فإن الانقسام العمودي يبدأ بالتلاشي لصالح الانقسامات الأفقية المتمثلة بظهور الولاءات الطبقية بعد تبلور المصالح الطبقية. والدارس لتاريخ العراق الحديث يلاحظ أن الانقسامات العمودية ظلت قائمة وفاعلة، تخفت قوتها حيناً، وتتأكد حيناً، ولاسيما مع تركيز سطوة الدولة أو ارتخاء قبضتها بالتوسل بآليات القمع. إلى جانب أن تلك الانقسامات نفسها أثرت في طبيعة الدولة الناشئة وشكلها وبعض توجهاتها، بصور متفاوتة، مع تبدل الأحوال وتغير القوى الماسكة بزمام السلطة. وقد فشلت الدولة في تبديد الانقسام العمودي، ولذا واجهت ميلاً شديداً لمعاداتها من قبل فئات من المجتمع، كانت تتسع وتضيق، ولا تلتزم ببنود العقد الاجتماعي، غير المكتوب الذي يجب أن يؤسس لأية دولة ناهضة عمادها مبدأ المواطنة المكفول بدستور وقوانين مدنية، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها، وحرية الضمير والرأي والمعتقد، والسلم الأهلي، وتداول السلطة سلمياً. وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن قراءة الوضع العراقي الحالي، بارتباكه وفوضاه وانقساماته الكارثية.

يُرجع الدكتور فالح عبد الجبار منبع ثراء بطاطو إلى ابتكاره لتوليفة جديدة "هي بمعنى من المعاني ضد المدرسة الجوهرية الخالصة، وضد مدرسة الحداثة الخالصة، سواء بشكلها العربي أو بشكلها الأوروبي". فبطاطو لم يقل بتمايزات جوهرانية (لا تاريخية) بين المجتمعات، أو بتشابهات تامة في الطبيعة ومسارات التطور بينها. أي أنه لم يكن من دعاة الخصوصية المحضة، أو العمومية المحضة. وفي رؤيته للتاريخ يرصد ما يجري على السطح، وما يمور في الأعماق.. يقول: "برأيي أن التاريخ ينطوي على عمليات خفية وأحداث برانية، وهي مترابطة. العمليات الخفية تمضي بلا ضجيج، بل دون أن تُلحظ. أما الأحداث البرانية، بالمقابل، فقد تكون رتيبة أحياناً، ومدوية وعاصفة أحياناً، لكنها بيّنة في كل الأحوال". كما أنه لم يكن تاريخانياً يعتقد بالحتمية التاريخية وبوجود غائية خفية للتاريخ تحققها قوانين موضوعية خفية تجعل حركة التاريخ خطياً متصاعداً وتقدمياً. لكنه مال أيضاً إلى التفسير المادي / الماركسي للتاريخ، وركز في دراسته على دور علاقات الدم والقرابة والعصبية في الحياة السياسية في بلدان الشرق ومنها العراق. وباختصار نظر إلى العوامل الاجتماعية والسياسية حتى في تفاصيلها المملة، للتعرف على البنى الاجتماعية التي عدّها المحرك الأساسي للتاريخ.

حظيت دراسة بطاطو عن المجتمع العراقي بطبقاته وحركاته الثورية بتقويم كثر من الباحثين والمفكرين العراقيين والعرب الذين لا يستطيعون تجاوز منهجه أو أفكاره عن الموضوع السياسي والاجتماعي العراقي. فدراسة بطاطو ليست بالتأكيد خالية من النقص والثغرات إلا أنها في الأحوال كلها لا غنى عنها لجديتها واستنادها إلى معلومات واعترافات ووثائق واسعة أخضعها الباحث لمنهج علمي تجريبي، ونظر تفصيلي متأنٍ وصبور.. يقول الدكتور سيار الجميل: " وهنا يبرزُ أمامنا عمل المؤرخ الراحل حنا بطاطو الذي صرف عليه سنوات طويلة وأخرجه بالرغم من كل أتعابه فيه إلاّ انه عني بالطبقات الاجتماعية ومنتجاتها السياسية من دون فهم الآليات التي كانت تعمل في سياقات متنوعة ليس في السياسة حسب، بل

حتى في أصغر الوحدات الاجتماعية المعقدة. إن عمله يكاد يكون أثرى عمل لتاريخ أي مجتمع في منطقة الشرق الأوسط".

يفترق ما قاله بطاطو عن المجتمع العراقي عمّا قاله الوردي عنه، على الرغم من انتمائهما للمدرسة الأميركية في المنهج وطرق البحث التجريبي، فهل كانا يتحدثان عن شيئين مختلفين، أم أنهما كانا ينظران للشيء عينه من زاويتين مختلفتين؟. أظن أن الاحتمال الثاني أقرب إلى الصواب، فبطاطو ركز على مفهوم الطبقات الاجتماعية أكثر من الوردي، كما أنه تتبع مسار ولادة الحركات السياسية الراديكالية (الثورية) ونموها وصراعاتها، وهي الموضوعة التي لم يقف الوردي عندها كثيراً، ربما لأنه لم يقع على الأرشيف الخاص السري لتلك الأحزاب مثلما وقع عليه بطاطو لأسباب معلومة وأخرى مجهولة مثلما يلمّح الدكتور سيّار الجميل في إحدى محاضراته. أو لحذر الوردي من التصدي لموضوعة كهذه في ظرف ساده الاستبداد والعنف وانعدام الأمان. بالمقابل ركز الوردي على طبيعة الشخصية العراقية والمجتمع العراقي محاولاً تقصي جذور المشكلات في عمق تاريخي أبعد، وبافتراضات غير تلك التي اعتمدها بطاطو لاختلاف أهداف الباحثين الذين لا غنى لأي دارس عن التعرف على ما توصلا إليه بشأن المجتمع العراقي.

الطبقة الوسطى في العراق:

باتت الطبقة الوسطى اللاعب الرئيس في المجتمعات الحديثة، بفضل التقدم العلمي والتربوي والتقني والإعلامي، وازدهار الإنتاج والأسواق، وبناء دولة المؤسسات، وقيام منظمات المجتمع المدني. وبحسب محمد حسنين هيكل "أصبحت الطبقة الوسطى هي مستودع الحراك الاجتماعي الجديد، ولعلها كانت كذلك طول التاريخ. فإن القلة التي تصعد إلى أعلى السلم الاجتماعي تنفذ منها، كما أن الكثرة المتزاحمة عند أول درجاته تطلب الوصول إليها". فضلاً عن أن توسع الطبقة الوسطى، مثلما يعلمنا التاريخ، يقلل من غلواء التناقضات والصراعات الطبقية، ويزيد من فاعلية الاقتصاد وبقية مؤسسات المجتمع.

لا نجانب الصواب إذا ما قلنا أن مشروع النهضة هو مشروع الطبقة الوسطى الصاعدة، وهذه الطبقة ترعرعت وأخذت بالاتساع، حجماً ونفوذاً، في العراق منذ عشرينيات القرن العشرين على خلفية ثلاثة عوامل أساسية هي: نشوء الدولة العراقية الفتية ودخول أفراد من المجتمع في مؤسساتها، أي توسع شريحة الموظفين الحكوميين. والازدهار النسبي للتعليم وقيام المعاهد والجامعات. وأيضاً انتعاش الحياة الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة لشرائح واسعة مع نمو في مستويات الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي بعد اكتشاف النفط، منذ العام ١٩٢٨ واستثماره. غير أن التحولات الاجتماعية والحراك الاجتماعي في العراق، عموماً، كانت، وكما يرى حنا بطاطو نتيجة زج العراق في حركة السوق الرأسمالي العالمي والمنظومة الإمبريالية بعد الاحتلال البريطاني للعراق في العام ١٩١٧. على الرغم من إمكانية تأشير عوامل أخرى بهذا الصدد، منها دخول التقنيات الجديدة في الحياة العامة قبل ذلك أيضاً، وكما ينوه بطاطو، مثل دخول السفن البخارية النهرية (١٨٥٩) والبرق الكهربائي (١٨٦١) إلى جانب فتح المدارس الحكومية (١٨٦٩) وأخيراً تطور الصحافة بعد ١٩٠٨. وإثر ذلك تعزز القطاع الخاص ونشطت التجارة فحصل حراك اجتماعي ملموس.. هذه الطبقة الوسطى أخذت على عاتقها مهمة قيادة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومع تحسن وضعها المادي توضحت أبرز سماتها ونقاط ضعفها، فكانت حاملة أحلام كبيرة وأوهام كبيرة.

كانت الطبقة الوسطى العراقية ضعيفة جداً، مثلما يلاحظ حنا بطاطو قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وهو يرى أن حقبة ما بعد الثورة هي حقبة هذه الطبقة الفعلية التي راحت تنمو نمواً خطياً متصاعداً بعد هذا التاريخ. غير أن الوقائع فيما بعد أثبتت عدم دقة حكم بطاطو فيما يتعلق بتقوية أسس وتطور الطبقة الوسطى العراقية.. يقول الدكتور فالح عبد الجبار؛ "أن التجربة الأخيرة لبعض البلدان العربية (وغيرها) يشير إلى الطبيعة المهزوزة، المتقلبة للاقتصاد الريعي – الدولتي، لا يسمح باطراد نمو هذه الطبقات، بل يؤدي، عند نقاط معينة، إلى انهيار مراتب واسعة منها (مثال العراق، أو السودان)، وانحدار الفئات المعتمدة على الراتب منها انحداراً شديداً إلى مرتبة بروليتارية متعلمة، تحمل تطلعات الطبقات الوسطى الحديثة (بفضل التعليم) وتعجز عن تلبية هذه التطلعات في سوق العمل، المتخم. الواقع أن هذه الفئات تشكل الفضاء الاجتماعي لنمو الحركات الإسلامية الاحتجاجية". وسبق لبطاطو أن أومأ إلى أنه منذ العام ١٩١٤ لم تستقر الطبقات الاجتماعية في العراق على حال بسبب عوامل داخلية وخارجية. وأن الطبقة الوسطى هي أكثر الطبقات وضوحاً في البلاد وإن لم تكن بنيتها مستقرة. وهذا ما تبين بجلاء فيما بعد. فبدءاً من ثمانينيات القرن الماضي واندلاع الحرب العراقية الإيرانية صارت هذه الطبقة تخسر مواقعها ودورها رويداً رويداً. فالنظام الحاكم آنذاك بات أكثر توتاليتارية وبالتالي صار أبناء هذه الطبقة مجرد تروس صغيرة لا حول لها في الآلة الجهنمية للدولة، أي أنها لم تعد قادرة على إصدار قرارات هامة في المجرى السياسي والاجتماعي ولاسيما بعد ضرب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في الصميم منذ النصف الثاني من السبعينيات بخاصة. أي أن مشروعها النهضوي صار في مهب الريح.

ولأن الحرب أنهكت الاقتصاد تضاءل الدخل الحقيقي للأفراد ولاسيما عند المنتمين للطبقة الوسطى (حيث مصدر دخل غالبيتهم هو رواتبهم التي يتقاضونها من الدولة) ثم جرى تفكيك للقطاع العام من غير أن يزدهر القطاع الخاص، ولاسيما في قطاع الإنتاج. كما أن شريحة واسعة من التجار اهتز مركزها المالي والتجاري بعد أن احتكر أبناء السلطة المفاصل الأساسية في هذا القطاع فغادر قسم منهم (التجار) البلد وهاجر قسم آخر وهرّب قسم ثالث أمواله حتى جاء الحصار في أعقاب غزو الكويت في العام ١٩٩١ ليطيح بشريحة واسعة من الطبقة الوسطى ويزعزع مواقعها. وهنا حدث متغير خطير إذ تراكمت الثروة في الريف وأفقرت المدينة حين راحت الدولة تشتري المحاصيل الزراعية من الفلاحين بأسعار مرتفعة فحصل زحف غير مسبوق لأبناء الريف إلى المدينة إذ راحوا يقتنون العقارات والمحال التجارية ناقلين معهم قيمهم وتقاليدهم إلى وسط المدينة. (هنا تغيرت المفردات المتداولة في اللغة اليومية، وكذلك الأزياء والاهتمامات، وصار من المناظر المألوفة في مراكز المدن الكبيرة نصب سرادق تسوية المنازعات الأهلية على وفق العرف العشائري/ الفصل، بعد ضعف سلطة الدولة وعدم ثقة المواطن بالقضاء الذي استشرى فيه الفساد).

بالمقابل بدأ عدد كبير من أبناء الطبقة الوسطى المدينية يبيعون عقاراتهم ليستقروا في الضواحي الفقيرة (للاستفادة من فرق السعر ومواجهة أعباء العيش). وخلال سنوات قليلة تشوهت البنية الاجتماعية للمدينة وتبدلت قيمها وتقاليدها وأشكال علاقاتها وطبيعة لغتها المتداولة، حتى بدت مراكز المحافظات والأقضية أشبه ما تكون بقرى كبيرة. فيما ارتكس سكان المدن، الذين يقبع أغلبهم في أدنى سلم الطبقة الوسطى، نحو المحافظة الدينية، والتأثر بالتأويلات المتطرفة للدين. فيما عبرت أعداد هائلة، ممن يقبعون في درجة أعلى من السلّم المذكور آنفاً، من أبناء الطبقة الوسطى (تجار وصناعيون وأساتذة جامعات وصحافيون وكتّاب وأطباء ومهندسون وإداريون وفنيون في مختلف الاختصاصات) الحدود، في مشهد غير مسبوق، لهجرة العقول والكفاءات هرباً من ضغط واقع الحصار الذي فرضه مجلس الأمن على العراق، والذي استغلته السلطة لصالحها..

وبحسب طروحات المفكر علي الوردي تحمل الطبقة الوسطى مرض الازدواجية أكثر من غيرها. هذه الطبقة التي يسميها بطبقة الأفندية عاشت الصراع بين المثل والقيم العليا التي راحت تدّعيها قولاً والواقع الاجتماعي بمساوئه وأمراضه التي كانت تعيشها. وبرأيه فهي طبقة متحذلقة مغرورة. وجدت في العهد العثماني إلاّ أنها باتت تتسع مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة مطلع عشرينيات القرن الماضي.. فبدءاً من هذه المرحلة كما يقول الوردي أصبحت هذه الطبقة: "تستوعب أفراداً من أبناء العامة، لم يكونوا يحلمون بأنهم في يوم من الأيام سيصبحون من الطبقة الحاكمة. إن هذا الصعود المفاجئ إلى مراتب الحكام والضباط، نفخ فيهم شعوراً زائفاً بالعظمة أو العبقرية أو المقدرة على المعجزات.. إن النجاح المفاجئ يؤدي إلى الشعور بالمقدرة الخارقة والبطر، ولهذا نجد أغنياء الحرب لا يُحتملون وأصحاب الشهادات في مجتمع جاهل لا حد لتحذلقهم وغرورهم". وأعتقد أن الوردي يشير هنا إلى نقاط الضعف الكامنة في نسيج الطبقة الوسطى العراقية، أو فئات منها، فضلاً عن تزعزع وضعها النفسي والأخلاقي، نتيجة السياق المختل الذي تكونت فيه. ذلك السياق الذي من الممكن، عبره، فهم علل تكوّن النخب الثقافية والسياسية العراقية (المنتمية، غالباً، للطبقة الوسطى الناشئة، والمتحدرة، غالباً، من أصول ريفية) ومواطن قصورها، ومحدودية أفقها الثقافي والسياسي.

وبمرور الوقت، بالتزامن مع تشكّل مؤسسات الدولة، نجد، بتعبير محمد أركون، وكما هو الحال في بقية البلدان العربية، أن: "أشباه المثقفين الذين نتجوا عن تعليم مدرسي سريع، وحصلوا على مواقع اجتماعية، ووظائف سياسية عالية جداً بفضل نشاطاتهم النضالية والحزبية، قد أصبحوا عديدين جداً وأقوياء إلى حد أنهم يشكلون اليوم عقبة جدية في وجه كل فكر نقدي". ويمكن إضافة؛ في وجه قيام مؤسسات دولة حديثة ومجتمع مدني فاعل ومنتج. لقد حلّت الإيديولوجيا بصيغها الراديكالية وقوامها الدوغمائي التبسيطي محل المعرفة العلمية والنقدية، وتلكأت مهمة بناء الدولة على قاعدة مبدأ المواطنة والقانون، وعادت الولاءات للهويات والانتماءات الأولية العشائرية والطائفية للانتعاش مرة أخرى.

المصادر:

١. كتب حنا بطاطو (جرت الإشارة إليها في متن البحث).
٢. محمد حسنين هيكل (الزلزال السوفيتي).
٣. الاقتباسات من الدكتور فالح عبد الجبار (مجلة الثقافة الجديدة/ العدد ٢٩٨). ومن الدكتور سيّار الجميل (محاضرته في لندن بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٥).
٤. محمد أركون (تاريخية الفكر العربي الإسلامي).

الاحتجاج
الحريات اولا

العدد (2120)السنة الثامنة -الاربعاء (4) ايار 2011
http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كاريكاتير

بسام فرج

كاتم الصوت... كاتم الرأي

جاسم الحلفي

لا تاريخ يجمع كاتم الصوت مع كاتم الرأي. فالأول سجلت براءة اختراعه على يد (هيرام ماكسيم) عام ١٩٠٨، ومنذ ذلك التاريخ نفذ بواسطته الآلاف من جرائم الاغتيال. فيما لم يحفظ لنا التاريخ اسم أول مستبد كتم رأي مواطنيه. ومع ذلك ظلت وصمة العار تلاحق كل المستبدين عبر التاريخ الإنساني الطويل، اولئك الذين كموا الافواه واشاعوا العسف والاضطهاد واستعبدوا الشعوب الحرة.

يتشابه كاتم الصوت وكاتم الرأي، مثلما يتشابه الإرهاب والفساد. فكلاهما ينفذان في وضح النهار، ويأتيان على حياة المواطن. الأول – كاتم الصوت– يسلب الحياة فورا، حال تنفيذ الجريمة. بينما كاتم الرأي يسلب المواطن حريته، فيجعل حياته صنوا للموت. فلا حياة إنسانية من دون الحرية.

القتل بكاتم الصوت يتم سريعا، فيما القتل بواسطة كاتم الرأي أكثر إيلاما ويأخذ وقتا طويلا. كلاهما جريمتان يتم تنفيذهما دون رفة جفن. فمجرم كاتم الصوت يخفي شخصيته، كمسدسه ذي الكاتم الذي يخفي دوي رصاصات الغدر، فيما كاتم الرأي يعلن شخصيته، ويطلق صوته عاليا دون خجل. كلاهما جريمتان لا يمكن إخفاؤهما، فبإخفاء صوت الرصاصات لا تختفي الجريمة، وتكميم الأفواه هو بحد ذاته صوت صارخ يفضح المستبدين ويدينهم. منفذ الجريمة بكاتم الصوت يهرب من الشرعية ويتهرب منها، فيما المستبد وكاتم الرأي يحاول ان يطوع الشرعية وينفذ منها ويشوهها.

كاتم الصوت هو صفحة من صفحات الإرهاب، وواحد من أدوات الإرهابيين ووسائلهم لإخفاء الجريمة، بينما كاتم الرأي إرهاب فكري وسياسي من جانب، وفساد سياسي من جانب آخر. ذلك انه يلتف على باب الحقوق والحريات في الدستور ويشوهها، لذا تبدو خطورة كاتم الرأي اكبر، كونه يجمع الرذيلتين في وقت معا، الإرهاب والفساد.

كلاهما جرائم عنف، ينفذهما متطرفون. حامل كاتم الصوت جاهل او مرتزق، بينما كاتم الرأي واع لفعلته المدانة، وهنا تكمن الخطورة. الهدف المباشر للمنفذ بكاتم الصوت هو الشخصية كفرد، مع ان الهدف الأبعد هو إرباك مؤسسات الدولة والمجتمع. بينما الهدف المباشر لكاتم الرأي هو المجتمع المدني والمجتمع السياسي. ويصح هنا قول المفكر بودريار" انه عنف آخر، عنف يؤدي الى الذعر من هذا وذاك، ويصدر ذلك الشعور الجمعي بالعودة الى الوراء".

اذن كلاهما، بالنتيجة، يشتركان في إعاقة بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحرة، ومؤسساتها الدستورية. الأول يهدف الى إبقاء الاحتلال رغم ادعائه بالمقاومة، والثاني يهدف الى تأبيد الاستبداد رغم تشدقه بالديمقراطية!.

كاتم الصوت يخاف قوة الحياة، وكاتم الرأي يخشى قوة الحق.

استيراد بلطجية

علاء حسن

يمتاز الديكتاتور العربي عن غيره الاخر ان وجد،بجعل جيشه وقواته المسلحة ومنتسبي الحزب الحاكم، وجهاز مخابراته يعتنق عقيدة الحفاظ على امن النظام، وهذه المهمة تتصدر الاولويات الاخرى، ولا يكتفي بهذه الأسوار الأمنية، فليجأ احيانا الى استيراد مرتزقة للقيام بدور "البلطجية" وعلى هؤلاء تقع مهمة تنفيذ واجبات الصدام المباشر مع المعارضين والمحتجين، وهم يتلقون التعليمات والاوامر من قادة الاجهزة الامنية الرسمية، وخطورتهم تكمن في انهم مثل الاشباح، يظهرون فجأة ويختفون، مخلفين وراءهم جرائم بشعة، واول من يعلن البراءة منها النظام نفسه، فيدعي انه اصدر اوامر صارمة لقواته الامنية بالتزام الحذر وتوفير الحماية للمتظاهرين.

يتولى الحزب الحاكم عادة مهمة تجنيد "البلطجية"، وكشفت تقارير منظمات حقوق الانسان عن ارقام ووثائق حول تورط النظام في استخدام اصحاب السوابق وخريجي السجون والمعتقلات، ليكونوا ضمن التظاهرات، لتشخيص قادة التظاهرة تمهيدا لاعتقالهم، واطلاق شعارات وهتافات ذات نوازع ودوافع طائفية او مذهبية، لتشويه التظاهرة، ومطالب المتظاهرين، وحرف توجهاتها الحقيقية، عندما ينفذ "البلطجية" الصفحة الثانية من مهمتهم المكلفين بها بالاعتداء على رجال الامن، ومهاجمة المقرات الرسمية.

منظمو التظاهرات وبالخبرة المتراكمة، اكتشفوا هذه الاساليب، وحذروا منها عبر اصدار البيانات، ولكن وسائل اعلام النظام وبعد حصوله على المادة المصورة لما انجزه "البلطجية" في الاساءة للتظاهرة، تظل تكرر عرض المشاهد، وتستعين بخبرائها ومنظريها من الحزب الحاكم لترسيخ التشويه واتهام المتظاهرين بممارسة اعمال شغب، وتقويض السلم الاهلي، والاعتداء على مؤسسات الدولة.وهنا يضاف الاعلام الرسمي للاسوار الامنية المدافعة عن النظام، وقد يلجأ الى عرض اعترافات بلطجي مجند للحديث عن تنفيذ مخطط وتلقي الدعم الخارجي لاسقاط النظام، والمشهد لا ينتهي بالاعتراف، وانما يذهب الى تصوير مواقع العثور على الاسلحة والاموال المرسلة من خارج الحدود، او من دولة بنظر النظام معادية له ولها حسابات وثارات قديمة ، تتجدد في كل مناسبة.

علق اعلامي اميركي على الاحداث في المنطقة العربية، بانها تعبر عن جنون الحكام وساديتهم للحفاظ على السلطة، واستعدادهم لذبح شعب كامل للتعبير عن رفضهم التنازل او التنحي عن المنصب، وماذكره الاعلامي الذي زار مصر وقبلها تونس، ثم ليبيا واليمن وفشل في الوصول الى سوريا، ذكر بان عصر الجنون العربي شارف على الانتهاء، وعلى يد الشعوب، ومن محاسن ذلك غياب التدخل الدولي في تغيير الانظمة، وماقاله ايضا ان الصحوة العربية متأخرة جدا ، والاعلامي الذي كتب مشاهداته في صحيفة اميركية اشار فيها الى استعانة الحكام بما وصفهم بالمرتزقة المحليين يقصد "البلطجية" لقمع المتظاهرين في محاولة لابعاد اتهام المجتمع الدولي النظام بانتهاك حقوق الانسان، ومصادرة حرية التعبير ومنع التظاهر السلمي.

ما يلفت الانتباه في مشاهدات الاعلامي الاميركي تأخر الصحوة العربية، من دون ذكر اسباب ذلك، ويبدو انه تجاهل ارتباط معظم الدول العربية بعلاقات متينة بدول كبرى، منحت الانظمة الديكتاتورية العربية شرعية البقاء وزودتها باحدث الاسلحة والمعدات لتحصين الاسوار الامنية للحفاظ على حياة الديكتاتور، فتحملت دول كبرى مسؤولية صنع عصر الجنون العربي، وتخليها عن حلفائها في المنطقة هو الاخر صحوة متأخرة دفعت الشعوب ثمنها بالقتل المجاني وجعل البلاد تطفو على مقابر جماعية على حد تعبير الشاعر والاعلامي العراقي علي عبد الامير عجام.

بين تمسك الديكتاتور بالجنون العربي وبداية عصر الصحوة لم يبق امام الدول الكبرى سوى اعادة حساباتها، وعلى عاتقها تقع مسؤولية منع استيراد "البلطجية" من دول الجوار لاستخدامهم في الدفاع عن امن نظام ورد في قائمة الدول المارقة.